جمهورية مصر العربية

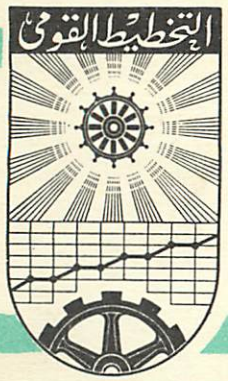

معهد التخطيط القومى

مذكرة رقم (١٢٦٠)

التكامل الاقتصادى
نظرية وتخطيط

اعداد

دكتور / سمير طوبار

ديسمبر ١٩٧٩

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

التكامل الاقتصادى
نظريـــة وتخطيـــط

١ ـ مقدمـــه:

تهدف هذه المذكرة الى عرض تحليلى لنظرية التكامل الاقتصادى ولذا فهى تبدأ مـــن منطلق أهمية التكامل الاقتصادى فى أى صورة من صورة كعنصر هام وضرورى لتطوير اقتصاديـــات الدول الصغيرة والنامية منها بصفة خاصة ٠

ولذا فاننا سنتعرض هنا لما تطرقت اليه النظرية الاقتصادية من دراسات لجوانب الرفاهيـة الناشئة عن السياسات المختلفة الراميه الى التعاون الاقتصادى بين الدول ٠ ونود أن نربط بـين النظرية من جهه واحتياجات واضع السياسه من جهة أخرى ٠

وحتى يمكننا تضيق الفجوة القائمة بين النظرية وحاجة واضعى سياسات التكامل سنحـــاول الدخول فى هذا التحليل بصياغة سياسات التكامل الاقتصادى من وجهة النظر التخطيطيـــة مستخدمين فى ذلك بعض النماذج التخطيطية التى تساعد على تحديد أفضل أساليب التكامـــل الاقتصادى وأكفئها ٠٠ وتمكننا فى ذات الوقت من تقدير الفوائد والتكاليف الموزعه بين أطـــراف التكامل ٠

ولعلنا نشير فى هذه المذكرة الى الاشكال المختلفة للتكامل ولكننا لا نركز الحديث علـــى الدخول فى تفضيل التعريفات المختلفة بقدر ما نتعمق فى تحليل الآثار الناشئه من قيام أى نوع مـــن أنواع هذا التكامل ٠ والآثار الاقتصادية التى تنشأ من قيامه ٠٠ فالدول الصغيرة تعتقد أن التكامل يساهم فى الاسراع بمعدلات النمو الاقتصادى لدول التكامل ٠٠ ولكن نظرية التكامل الاقتصـــادى بوضعها الحالى لا تناسب أوضاع الدول الناميه لأنها لا تعطى اهتماما الى الجوانب التخطيطية ـ وهذا ما نود أن نعالجه فى جزء من هذا البحث ٠

والدول العربية فى عالم اليوم هى أحوج ما يكون الى تكامل اقتصادى فعال يحرض اقتصادياتها أمام تيارات السياسات العالمية الرامية الى استقلالها ، وبوسع سوقها ، وبنوع مواردها ، ويدفـــع عجلة نموها من أجل رخاء شعوبها ورفاهتهم ٠

٢ـ مفهوم التكامل الاقتصادى:

يعرف التكامل الاقتصادى بصفه عامه كعملية Pracess وحالة من الاعمال State of affairs (١) فكعملية يحتوى التكامل على جميع المقاييس الرامية الى الغاء القيود والفواصل التى تفرق بين الوحدات الاقتصادية بالبلاد المختلفة ، وهى كذلك تعنى حالة تتميز بغياب أى صورة من صور التميز بين البلاد ٠

٣ـ أهداف التكامل ووسائل تحقيقه :

ان الهدف النهائى من التكامل الاقتصادى هو تحقيق زيادة فى الرفاهية لبلاد التكامل وربطه ببقية دول العالم ٠ وبالنسبة للدول النامية فانها تهدف باتباع التكامل الى الاسراع بمعدلات نموها الاقتصادى فى حدود الموارد النادرة المتاحه لها ٠ أو المحافظة على نفس معدلات النمو (التى كانت تحقق قبل قيام التكامل) على ما هى عليه ولكن بتكلفة أقل أى باستخدام أقل للموارد الاقتصادية النادرة ٠

ويمكن للدول الناميه أن تحقق هدفها من التكامل فى الاسراع بمعدلات نموها الاقتصادى بعدة طرق :

أ ـ يتحقيق وقدرات الحجم ٠

ب ـ كوسيلة للاستفادة من مزايا التوطن والتخصص ٠

جـ ـ كوسيلة لزيادة الكفاية الانتاجية فى الصناعة ٠

د ـ بزيادة قوة المساومة للدول النامية ٠

وقبل أن تدخل فى تحليل الآثار الاقتصادية المختلفة للتكامل ينبغى الاشارة الى التميز بين صور التكامل المختلفة واشكاله حتى يمكننا تتبع آثار كل صورة من صور التكامل على الرفاهية الاقتصادية لاعضاء التكامل وبقية البلاد التى تتعامل معها ٠

٤ـ الصور المختلفة للتكامل :

أشرنا فيما سبق أن التكامل الاقتصادى كعملية يهدف الى ازالة الحواجز والمعوقات بين

1- Balassa (1961) and Kahnert et al (1969).

البلاد التى تتعاون فيما بينها فى نطاق دائرة التكامل • ويتخذ التكامل لذلك عدة صور مختلفا تبعا لنوعية الحواجز التى ألغيت أو درجه التعاون التى قامت بين دول التكامل ويمكننا أن نفرق بين المراحل التالية للتكامل :

أ ـ منطقة التجارة الحره : The Free Trade Area

وفيها تلغى كل الحواجز والقيود الكمية والتعريفات الجمركيه بين الدول الاعضاء فى التكامل مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية مع بقية الدول الأخرى •

ب ـ الاتحاد الجمركى : The Custom Union

يضيف على منطقة التجارة الحرة توحيد التعريفة الجمركية التى يتعامل بها أعضاء الاتحاد مع بقية دول العالم أى هناك تعريفه واحدة تفرضها كل دولة من دول الاتحاد على سلع الدول الأخرى خارج الاتحاد •

جـ ـ السوق المشتركة : The Common market.

يضاف الى ما سبق السماح لعوامل الانتاج بحرية الانتقال بين السوق وازالة الحواجز من أمام تحركها •

د ـ الاتحاد الاقتصادى : The economic Union.

يضاف الى الصور السابقة التنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية بين دول الاتحاد •

هـ ـ الاندماج الاقتصادى : The Supranational Union(Total economic integration).

وفيه تقوم الدول الاعضاء بتوحيد السياسات النقديه والماليه والاجتماعية مع تشكيل بها ادارى على مستوى عال لاتخاذ القرارات التى تتعلق بأى من هذه السياسات والتى كانت تقوم بها الاجهزة المعينه فى كل دولة قبل قيام الاندماج بينهم •

و ـ نظم التفضيل التجارى: Preferential trade Schemes.

وتهدف مثل هذه النظم الى زيادة صادرات الدول الناميه من السلع الصناعية والنصف مصنعه الى بقية دول العالم • وقد تقام بين الدول النامية وبعضها البعض أو بين دول متقدمه ودول ناميه •

وفى ظل هذه النظم تعطى كل دوله ميزات فى التكامل للدولة الاخرى المرتبطة معهـا بهذا النظام ٠

ز ـ المشروعات المشتركة : Project Co-operation (Joint under taking).

القيام بانشاء مشروع مشترك بين دول من الدول النامية ودولة أو عدة دول أخرى ويتمتع هذا المشروع بمعاملة تفضيليه ٠ ويتضمن الاتفاق بين عدد من الدول على تخصيص عدد من المشروعات بينهم وعادة تكون مثل هذه المشروعات ممن يتميز بوفورات الحجم والتى تتـوزع منتجاتها فى اسواق الدول الاعضاء ٠

٥ـ الآثار الاقتصادية للتكامل :

من الطبيعى أن يحدث التكامل الاقتصادى آثار اقتصادية على دول التكامل وبعـض من هذه الآثار قد يصيب بقوة دول العالم التى تتعامل مع دول التكامل ٠ ولذا يجب معرفة هذه الآثار ومدى انعكاسها على الرفاهيه الاقتصادية ٠٠ وسوف نوالى عرض هذه الآثار علـى النـمو التالى :

الدخل والاستهلاك :

ان الآثار الاقتصادية للتكامل تفيد الدول الاعضاء بالدرجه الأولى غير أن آثار التكامـل على كل من الدخل والاستهلاك لا تقتصر على دول التكامل فحسب ولكنها تنعكس على عـدد كبير من دول العالم ٠ وحتى يسهل تحديد هذه الآثار فأننا نستعين بنظرية الاتحـادات الجمركية التى قدمها فاينر Viner فى عام ١٩٥٠ وما تطرحه من أفكار حول خلق التجـارة Trade Creation وتحويل التجارة Trade diversion

والمقصود بخلق التجارة هو التحول من مصادر العرض ذات التكلفة الاعلى الى المصـادر ذات التكلفة الأقل داخل منطقة التكامل ٠

أما تحويل التجارة فيعنى التحول من مصادر العرض المنخفضة التكلفة خارج منطقـة التكامل الى المنتج الأعلى تكلفة داخل منطقة التكامل ويرى فاينر هنا أن الاتحاد الجمركـى الذى يؤدى الى خلق التجارة تفيد أحد الدول الاعضاء على الأقل بجانب افادة العالـم ككل بينما يضر الاتحاد الذى يحول التجارة بأحد الاعضاء على الأقل وكذلك العالم ككل ٠

فاذا زاد الدخل فى منطقة التكامل وكذلك فى بقية أجزاء العالم ، فان الاستهلاك يمكن أن يتغير كذلك ، نتيجة للأثر الدخلى على الاستهلاك وأثر الاسعار . ذلك لأن النتائج التى تترتب على قيام التكامل الاقتصادى تؤثر على أسعار عدد من السلع .. ويرجع الفضل فى ادخال آثار الاستهلاك فى التحليل الى (Mead(1956) وليبسى Lipsey (1960,1970) والنتيجه الرئيسيه التى يمكن استخدامها من نظرية الاتحاد الجمركى بوصفها الحالى تؤكد لنا استحلاله الوصول الى تعميم حول الآثار المترتبة على قيام الاتحاد الجمركى بخلاف أنه أما أن يفيد أو يضر . ويظهر ذلك واضحا من نتائج دراسات ليبسى . وأولى هذه النتائج تشير الى أن الاتحاد الجمركى يؤدى الى زيادة الرفاهية كلما زادت نسبة التجارة مع عملاء الدولة . وكلما قلت تجارتها مع العالم الخارجى . وتخلص النتيجه الثانيه الى أن الاتحاد الجمركى يزيد من الرفاهية كلما قل اجمالى حجم التجارة الخارجية بالنسبة للمشتريات المحلية قبل قيام الاتحاد الجمركى .

شروط التبادل وميزان المدفوعات :

ان التخفيضات فى التعريفات الجمركية سوف تؤثر فى الاسعار النسبيه ، وكذلك فى معدلات التبادل لدول الاتحاد وبقية دول العالم . وكما رأينا فان الاستهلاك يتأثر جزئيا بهذه التغيرات فى الأسعار . ولقد أفرد ما ندل Mundell(1964). تحليلا لأثر التكامل الاقتصادى على شروط التبادل وانتهى الى :

أولا : أن تخفيض التعريفات الجمركية من جانب دول أعضاء الاتحاد تحسن من شروط التبادل للدولة المتعاملة بالنسبة للدولة التى تخفض التعريفه وبالنسبه لبقية دول العالم .

ثانيا : نتيجة لتخفيض التعريفة الجمركية من جانب أحد أعضاء الاتحاد فان نسبة تبادلها التجارى قد تزيد أو تنخفض مع بقية الدول الأخرى .

كفاءة عوامل الانتاج فى منطقة التكامل :

وهنا نميز بين الآثار المتوقعه من الوفورات الاقتصادية والتخصص .. ويمكننا أن نؤكد توقع حدوث أثار من الوفورات الاقتصادية ذلك لأن التكامل يخلق أسواق أكبر ومن ثم تفتح بدورها المجال أمام فرص استثماريه لخطط ما كان يمكن لها أن تتاح فى غياب هذا التكامل نتيجة لعدم توافر الحد الأدنى للحجم الذى يمكنها من تحقيق كفاية انتاجية مقبوله . ولكن التكامل يمكن من

الاستفادة بوفورات الحجم والوصول الى أعلى درجة من الكفاية الانتاجية ٠ وبعبارة أخرى فان الدول الاعضاء تستطيع من خلال التكامل الوصول بعدد من الصناعات الى مستوى أقل من التكنولوجيا لم تكن تستطيع الوصول اليه بمفردها ٠ وهناك العديد من الدراسات الكمية حول تقدير آثار الوفورات الاقتصادية للحجم يمكن الرجوع اليها فى كفايات دانسون Danison(1967) وهالدى Haldy(1967). وايتكومب Whitcomb(1967).

أما من ناحية آثار التخصص فهى واضحة من نظرية التجارة الخارجية مثل نظرية التكاليف النسبية وما تحصل عليه دولة نتيجة لتخصصها فى الأشياء التى تتميز بانتاجها وطبقا لتوافر عوامل الانتاج ٠

مرونة حركة عوامل الانتاج وتوزيعها فى منطقة التكامل :

قد يؤدى التكامل الاقتصادى الى انتقال عوامل الانتاج أعضاء التكامل الى داخل منطقة ما أو بعض المناطق التى تتمتع بوجود فرص أفضل للعمل وللنشاط الاقتصادى يجذب هذه العوامل اليها ٠٠٠ ويمكن أن تكون منطقة الجذب هذه هى أحد دول التكامل التى تنفرد بمعدلات مرتفعة من النمو ٠ attrective growth pole. أما المعروف أن الانشطة الصناعية تميل الى التجمع فى منطقة معينة ٠ ويرجع ذلك الى الوفورات الاقتصادية الخارجية التى تنشأ من هذا التركز مثل توافر فرق مواصلات أيسر ووسائل نقل أفضل ٠٠ وغيرها من الوفورات الخارجية التى تتمتع بها المنشآت المتجمعة فى منطقة ما ٠ على أن درجة التركز الصناعى هذه لها حدود ينبغى الا تتعدها والا فان الفائدة التى تعود من تركز عوامل الانتاج تقل وتبدأ كفاءة عوامل الانتاج فى الهبوط ٠٠٠ وعموما فان هناك فرصة أن تهجر عوامل انتاج أحد الدول الاعضاء فى التكامل موطنها ويتجه الى حيث يرتفع العائد ٠٠ ولا شك أن هذه نتيجة حتمية لا بد وأن تظهر عندما نترك حرية الانتقال لعوامل الانتاج وطبيعى أن يؤدى هذا الانتقال الى جلب الضرر لأحد الدول الاعضاء فى التكامل ويضر ذلك موضعها ٠٠ الأمر الذى يجعلها تحجم عن الموافقة على الانضمام لهذا التكامل ما لم يكن هناك نظام معوض Compensation scheme.

توافر عوامل الانتاج فى منطقة التكامل :

من الصعب الفصل بين آثار التكامل على مرونة حركة عوامل الانتاج وتوزيعها وبين آثار توافر عوامل الانتاج فى منطقة التكامل ٠ وسوف تقصر الحديث هنا على الاموال المتاحة للاستثمار

هل سيؤثر التكامل فى حجم هذه الاموال ؟ • وعامة سوف تؤدى زيادة الدخل الحقيقى داخل منطقة التكامل الى زيادة المدخرات المحلية • وهنا لا بد من التحوط لما يحتمل حدوثة من آثار ضارة نتيجة لما ينشأ عن التكامل من توزيعات فى الدخل بين بلاد التكامل وبين الافراد • وهنا سوف تتأثر المدخرات العامة بعاملين متضادين ••• فاذا أدى التكامل الى زيادة النشاط الاقتصادى فان الايرادات العامة سوف ترتفع بصفة عامة • ومن الناحية الأخرى ، فان ازالة التعريفات الجمركية يمكن أن تؤدى الى خسارة كبيرة فى ايرادات الدولة التى كانت تفرض هذه التعريفات • وبالنسبة للمدخرات الاجنبية ، فان عرض الاموال العامة الأجنبيةوالاستثمارات الاجنبية الخاصة يمكن أن ترتفع بمجرد الوصول الى قرار لقيام التكامل • ويصبح ذلك بالنسبة للأول نتيجة لزيادة قوة المساومة داخل دول التكامل ونتيجة لامكانية وضع مشاريع أكثر جذبا (تنتج أكفأ نتيجة لوفورات الحجم) للدولة صاحبة رأس المال • حتى مجرد اقامة التكامل يجمع هذه المشروعات أكثر ربحة نتيجة لكبرة حجمها وزيادة كفاءته تبعا لذلك مما يمكنه من الحصول على الاستثمارات المطلوبة له • فكلنا يعرف أن المستثمر الأجنبى الخاص يهمه معيار الكفاية الاقتصادية بالدرجة الأولى ويسترشد بها بصفة أساسية عند الوصول الى قرار بشأن توصيف استثماراته •

نظرية الاتحادات الجمركية

يعتبر الاتحاد الجمركى أحد الصور الاساسية للتكامل الاقتصادى • ويقوم الاتحاد الجمركى على شرطين أساسيين :

الأول : الغاء جميع التعريفات الجمركية وغيرها من القيود التجارية بين الدول المشتركة فى الاتحاد •

ثانيا : وضع تعريفات جمركية موحدة وغيرها من الاجراءات على التجارة الخارجية مع الدول الاخرى التى لا تشترك فى الاتحاد •

ولقد مرت نظرية الاتحاد الجمركى بتطورات عديدة الى ان بدأ فاينر Viner فى عام ١٩٥٠ (١) بدراسة آثار الاتحاد الجمركى على خلق التجارة Trade creation وآثاره على تحويل التجارة Trade diversion وفى هذا أوضح فاينر أن الاتحاد

1- Jacob Viner the customs Union Issue(New York: Carneige Endowment for International place, 1950).

الجمركى باعضائه ميزه للدولة المنتجة داخل الاتحاد على حساب المنتج العالمى الاقل تكلفة انما يقلل من حجم الواردات من العالم الخارجى وبذلك يحول التجارة . لذلك فان تيار التدفق التجارى الذى ألغى بين الاتحاد والعالم الخارجى يوجه الى منتج أقل كفاءة انتاجية داخل الاتحاد . ولذا فهو لم يكن يستطيع الصمود أمام المنافسة العالمية فى غياب المعاملة التفصيلية قبل قيام الاتحاد . ولذا فان قيام الاتحاد يعطى ميزة للمنتج عضو الاتحاد . من حيث المعاملة الجمركية ، ويمثل ذلك تحول فى التجارة .

كذلك فان الاتحاد الجمركى يحرر التجارة داخل مجموعة الدول أعضاء الاتحاد ومن ثم يؤدى الى تخفيض انتاج العضو الغير كفؤ . وبذلك يخلق التجارة .

وعرضنا التالى لنظرية الاتحاد الجمركى يعتمد الى حد كبير على الاطار النظرى الذى قام فاينر بوضعه مع تحليل الاثار التى تترتب على قيام الاتحاد الجمركى سواء ما اختص منها بزيادة الرفاهية أو نقصها .. وسنتتبع ذلك بعرض للتطورات التى يجب ادخالها على نظرية الاتحاد الجمركى بوضعها الحالى حتى يمكنها ان تتوائم مع نظرة المخطط من ناحية وأوضاع الدول النامية من ناحية أخرى .

ولنبدأ الان بتتبع آثار ازالة الحواجز التجارية ، بين دول الاتحاد ، على معيارى الرفاهية العالمية بمعنى . الكفاية فى توزيع الموارد (كفاية استاتيكية) ، وعدالة توزيع الدخل بين البلاد وسوف يفترض هنا عدم انتقال عوامل الانتاج مع تجاهل الآثار الديناميكية للتكامل (مثل تزايد الغلة ، والوفورات الخارجية .. الخ) وسوف تزيل هذه الفروض فيما بعد ..

ويمكن البدء بتحليل آثار قيام الاتحاد على توزيع الموارد بالاشارة الى وضع افتراض تسود فيه تجارة حره .. ففى ظل نظام تجارة حرة يمكن لاسعار السلع أن تختلف باختلاف مقدار تكاليف النقل فقط .. وتقتصر انتاج أى سلعة على المصدر الاقل تكلفة .. ويؤثر وضع تعريفة جمركية فى هذه الحالة ، على توزيع الموارد بطريقتين :

أ ـ تحول بعض السلع من المنتج الاجنبى الاقل تكلفة الى المنتج المحلى المحمى بالتعريفة الجمركية والذى ينتج بتكاليف أعلى من المنتج الاجنبى .

ب ـ تحول طلب المستهلك من السلع الاجنبية الى المنتجات المحلية متجاوبا مع التغير فى الاسعار النسبية نتيجة لفرض التعريفة الجديدة .

وكلا التغيرين يقلل من الرفاهية المحاملية ، فالتحول من المنتج الاقل تكلفة الى المورد الاعلى تكلفة تعادل اعادة توزيع عوامل الانتاج بطريقة تؤدى الى انتاج كمية أقل باستخدام نفس كمية الموارد التى سبق استخدامها فى ظل حرية التجارة . بالاضافة الى تقييد حرية المستهلك فى اختيار السلع المختلفة التى تشبع حاجاته ومن ثم زيادة استهلاكه من السلع المحلية الاقل قيمة وخفض استهلاكه من السلع الاجنبية الاعلى قيمة .

والحكم على ما اذا كان قيام الاتحاد يمثل تحركا تجاه حرية التجارة أو زيادة فى التميز يعتمد على عدة عوامل : مثل آثار الانتاج وآثار الاستهلاك ، والاثار على نسب التبادل والوفورات الادارية .

وتنشأ آثار الانتاج نتيجة لتحول مشتريات سلعة معينة من المنتج المحلى الاعلى سعرا الى المورد المحلى داخل دول الاتحاد الاقل سعرا . (آثار ايجابية) ومن التحول من المورد الاجنبى الاقل تكلفة الى المورد المحلى الاعلى تكلفة (آثار سلبيه) .

وتتضمن آثار الاستهلاك اخلال سلع الدول الاعضاء محل السلع المحلية الاجنبية . وكما هو الحال فالنسبة لاثار الانتاج فان آثار الاستهلاك يمكن أن تؤدى الى آثار مفيدة أو عكسه فى كفاية توزيع الموارد فازالة التميز ضمن سلع الدول الاعضاء له آثار مفيدة بينما فرض تعريفات جديدة مميزة ضد المنتجات الاجنبية بالنسبة لمنتجات دول الاتحاد تعمل فى الاتجاه المعتاد .

ولذا ترتبط آثار الانتاج وآثار الاستهلاك بتحول الطلب على السلع المنتجه فى داخل الاتحاد وخارجه والتى تعدل من الانتاج العالمى ونموذج التجارة .

وتظهر الوفورات الادارية من الاتحاد الجمركى فى الغاء التعقيدات الجمركية التى تقف حائلا امام التجارة العالمية .

خلق التجارة وتحول التجارة :

سبق أن أشرنا الى التميز الذى اقترحه فاينر للتفرقه بين خلق التجارة وتحول التجارة نتيجة قيام الاتحاد الجمركى . فبينما يشير الأول الى ظهور تجارة جديدة بين الدول أعضاء الاتحاد يتعلق الثانى بتحول التجارة من بلد أجنبى الى دولة من الدول الاعضاء بالاتحاد وينشأ كلا الاثنان من جراء الغاء الرسوم الجمركية داخل الاتحاد .

كذلك فانه فى ظل وجود مناقشة كاملة ومع ثبات التكاليف وصغرية تكاليف النقل فان سعر السوق العالمى لأى سلعة من السلع سوف يكون مساويا لتكلفة انتاج هذه السلعة فى الدولة الأقل تكلفة فى انتاجها . لذلك فان الدولة التى ترتفع منها تكاليف انتاج هذه السلعة عن سعرها العالمى مضافا اليه مجموع التعريفات الجمركية ستكون مستورده لهذه السلعة من المصدر الأقل تكلفة بينما تقوم الدول الأخرى باانتاجها محليا .

ولنفرض الآن قيام اتحاد جمركى بين الدولتين أ ، ب . مع وجود دولة أخرى "ج" خارج الاتحاد . ويمكن فى هذه الحاله التميز بين خمسة حالات :

١ــ كلا الدولتين أ ، ب منتجين للسلعة المذكورة قبل قيام الاتحاد الجمركى ويوجد بينهم المنتج الأقل تكلفة .

لذا فانه قيام الاتحاد فان المنتج الغير كفؤ (ولتكن الدولة أ) سوف يحجم عن انتاج هذه السلعة . ومواجه الطلب على هذه السلعة كليه عن طريق الاستيراد من الدولة ب(خلق تجارة) . وكذلك يمكن الوصول الى نفس النتيجة فى حالة الغاء التعريفة بين جميع الدول الأخرى .

٢ــ تنتج كلا الدولتين السلعة المذكورة فى ظل حماية جمركية ولا يوجد من بين الدول الاعضاء الأقل تكلفة . ولذا فان ازالة التعريفة الجمركية بين دول الاتحاد سوف يولد تجارة جديدة لان الاختلاف فى الذى كان موجودا بين التكاليف وكانت تمنعه التعريفة الجمركية القائمة سوف يزول ويصبح هذا الاختلاف منشأ للتجارة من المنتج الاقل تكلفة الى المنتج الأعلى تكلفة ويفضل حرية التجارة عن هذه الحالة .

٣ــ تعتبر الدوله ب المنتج الاقل تكلفة بينما لا تستطيع انتاج السلعة المذكوره فى ظل حمايه جمركية (وتساوى هذه الحالة نفس مزايا نظام التجارة الحرة) .

٤ــ تنتج الدولة ب السلعة المذكورة فى ظل حماية جمركية بينما تستوردها الدولة أ من الدولة ج المصدر الاقل تكلفة . ولذا فان ازالة التعريفة الجمركية بين الدولتين أ ، ب سيحول جميع طلب أ على الواردات من الدوله ج المنتج الاقل تكلفة الى الدولة ب حيث أن (بافتراض وجود تعريفة موحده) تكاليف انتاج ب أقل من مجموع التعريفة الجمركية بالاضافة الى تكاليف انتاج السلعة فى ج ــ (تحول تجارة) .

وتمثل هذه حالة أقل كفاءة من تلك التى كانت موجودة قبل قيام الاتحاد وأقل كفاءة من حالة حرية التجارة ٠

٥ـ لا تستطيع كلا الدولتين أ ، ب انتاج السلعة فى ظل حماية جمركية ٠ ولذا لن يحدث أى تغير بعد قيام الاتحاد بل سيستمران فى استيراد السلعة من المنتج الاقل تكلفة (ج) تشابه حالة التجارة الحرة) ٠

وخلق التجارة بهذه الوضع انما يمثل تحركا فى الاتجاه الذى تسير عليه حرية التجارة حيث يحول التجارة من المنتج الاعلى تكلفة الى المنتج الاقل تكلفة بينما يعمل تحول التجارة فى الاتجاه الاخر بتحويل المشتريات من المصدر الاقل تكلفة الى المصدر الاعلى تكلفة ٠ وفى رأى فاينر تزيد فوائد الاتحاد الجمركى كلما زاد تزايد التجارة من تحويل التجارة ٠٠ الا انه أشار الى ان الفائدة أو الخسارة هذه انما تعتمد على اختلاف تكاليف الوحدة المنتجة ٠ وبالمنظر الى هذين العنصرين (التغييرات فى حجم التجارة واختلاف التكاليف) يمكن تقدير الاثر الانتاجى للاتحاد الجمركى على انه يمثل الفرق بين :

أ ـ حجم التجارة المولد مضروبا فى الفرق بين تكاليف انتاج الوحدة ٠

ب ـ حجم التجارة المحول مضروبا فى الفرق بين تكاليف انتاج الوحدة ٠

ولذا فان وجود اختلاف فى انتاج الوحدة من السلع التى خلقت لها تجارة أكبر بكثير من الفرق بين تكاليف انتاج الوحدة التى حولت تجارتها يشير الى مساهمة الاتحاد الجمركى فى الكفاية الدولية حتى ولو زاد تحول التجارة (مقاسا بحجم التجارة) عن خلق التجارة ٠

ونخلص من ذلك أن " خلق التجارة " ، " وتحويل التجارة " تغطى جانبا واحدا فقط من جوانب آثار الانتاج وحتى يكون التعبير عن آثار الانتاج أكثر دقة لا بد من التمييز بين الآثار السلبية والآثار الايجابية للانتاج ـ ويمكن تعريف الآثار الايجابية للانتاج أنها الوفر فى التكلفة الناشئ عن تحول المشتريات من المنتج الأعلى تكلفة الى المورد الأقل تكلفة ٠ بينما تشير الآثار السلبية للانتاج الى التكلفة الاضافية لانتاج السلعة داخل الاتحاد بدلا من استيرادها من الخارج حيث يؤدى تحول التجارة الى الانتقال من المورد الاقل تكلفة (أجنبى) الى منتج بتكلفة أعلى (عضو الاتحاد) ٠ وبناء عليه يمكن قياس المكاسب والخسائر الدولية التى يحققها الاتحاد بمقارنة آثار الايجابية للانتاج بالآثار السلبية ٠

ويلاحظ أن تحليل فاينر ركز هنا على مكاسب أو خسائر تكلفة الانتاج القائم • غير أن " ميد " James Meade وليبسى Richard Lipsey [1] أدخلوا فكرة المكاسب الناشئة عن التغييرات فى نموذج الاستهلاك • فقيام الاتحاد قد يؤدى الى زيادة الاستهلاك من بعض السلع أو نقصها من السلع الاخرى ولذا لا بد من ادخال آثار الاستهلاك فى الاعتبار بجانب أثر الانتاج للتحقق من قياس معيار الرفاهية المترتب على قيام الاتحاد ، وهنا ننتقل الآن الى تحليل هذه الاثار مجتمعة •

ويمكن التعبير عن خلق التجارة وأثر الاستهلاك بايجاز باستخدام نموذج بسيط يمثل دولة واحدة وسلعة واحدة رقم (١) وكما يتضح من الشكل يمثل المنحنى ع ع عرض السلعة س فى الدولة " أ " ويمثل ط ط منحنى الطلب •• وتفرض هذه الدولة تعريفه جمركيه على الواردات من هذه السلعة مقدارها د • ق •

ويمثل الخط د د منحنى العرض للمنتج العالمى الأقل تكلفة (والذى يبقى خارج الاتحاد) • ويمثل الخط ك التعريفة الجمركية الموحدة للاتحاد مع العالم الخارجى •

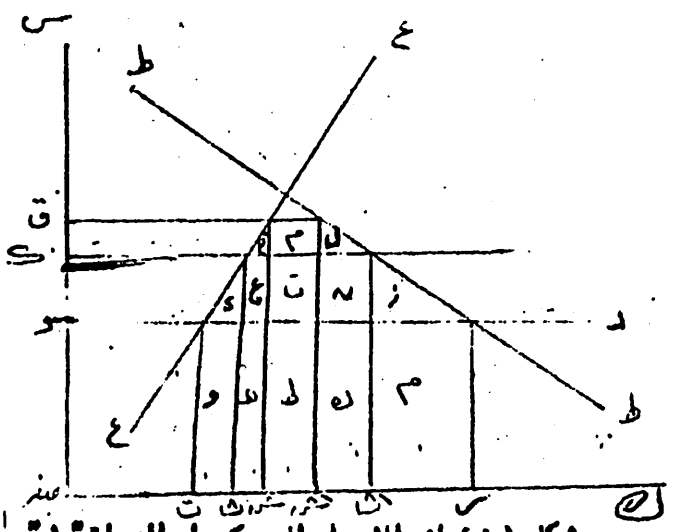

شكل (١) اثر الاتحاد الجمركى على الدولة " أ "

وتعبر فى نفس الوقت منحنى العرض (ثابت التكاليف) للمنتج الأقل تكلفة داخل الاتحاد (ويظهر من هذا المثال أن الدولة " أ " كانت لها تعريفة جمركية عاليه قبل قيام الاتحاد وتوحيد

---

(١) James Meade, The Theoru of Internayional Economic policy: Trade& Welfare (London:
Oxford University press, 1955 , also the Theory of Castosus Union(Amsterdam: North Holland, (1956). Richard Lipsey, The Theory of custosus Unions: Trade Diversion and Welfore", Ecomonuca, London,Vol. XXIV. 1957.

التعريفة بأخذ متوسط التعريفة فى دول الاتحاد يخفض معدل الحماية لها) ٠

وقبل قيام الاتحاد كانت الدولة " أ " تنتج صفر ش ٠ وتستهلك صفر س وتستورد الفرق ش ش من الدولة " جـ " المنتج العالمى الأقل تكلفة ٠ ويمكن قياس تكلفة الحماية عند ق معبرا عنها بمقدارها ما كان يمكن انتاجه واستهلاكه فى حالة التجارة الحره ٠ فعند السعر العالمى د كان يمكن للدولة " أ " انتاج الكمية صفر ت وتستورد الكمية ب ش من المورد الأقل تكلفة بدلا من انتاجها فى " أ " ذاتها ٠ وتساوى تكاليف هذا الانتاج الاضافى فى " أ "

خ + د + ع + و + هـ

ولكن و + هـ هى التكاليف فى ظل التجارة الحره ، ولذا فان صافى الانتاج الاضافى من جراء الحماية (أى التكلفة الاضافية للانتاج هى " خ + د + ع ") ٠

كذلك فان المستهلكين كانوا سيطلبون فى حالة التجارة الحرة الكمية أكبر ش س قيمتها الاجمالية

ل + ن + ز + ك + م

ولكن تكلفة ش س من المصدر الأقل تكلفة هى (ل + م) ولذا فان صافى الفائدة التى تعود من التجارة الحره (أو ما يسمى تكلفة الاستهلاك للحماية) هو

ل + ن + ز

واخيرا فان م + ت = ط تمثل التكلفة التى يتحملها المستهلك لاستيراد الكمية ش ش عند السعر ق ٠٠ ففى حالة التجارة الحره تكون تكلفة ش ش للمستهلك هى ط ولكن الفرق بينهما م + ت يؤول الى الدولة فى شكل ايرادات من الجمارك والتى تعود ثانية الى المستهلك فى شكل انفاق حكومى ٠ ولذا لا يوجد هنا تكلفة صافيه ٠

واذا انضمت الدولة " أ " الى اتحاد جمركى والذى ينخفض من تعريفها الجمركية من ق الى ك سينخفض الانتاج المحلى من ش الى ت ويزيد الاستهلاك من ش الى ت ٠ وبذلك سيتوفر جزء من تكلفة الحماية عند ق (خ + ع) ولكن د ستظل على اية حال ويمثل الفاقد ع نتيجة ارتفاع تكلفة منتج الاتحاد ولذا فان صافى العائد هو خ كذلك فان جزء من تكلفة الزيادة فى الاستهلاك سيتوفر بالمقدار ل + ن وستظل ز باقية على اية حال ويبلغ الفاقد ن نتيجة لارتفاع المورد المحلى بالاتحاد ولذا فان صافى الفائدة هو ل فقط ٠

كذلك سيتحول للمستهلك جزء من حصيلة التعريفة الجمركية (م + ت) مقداره م في صورة انخفاض في الاسعار (ولذا لا يكون هناك فوائد صافيه او خسائر صافية) وتمثل ت التكلفة الاضافية للمنتج الاتحادى بالمقارنه بالمورد العالمى المنخفض التكلفة . ولذا فان صافى العائد (أو الخسارة) من الاتحاد هو خ + ل ـ ت .. بعبارة أخرى فان خ تمثل خلق التجارة ، ت تحول التجارة ق ل تمثل اثر الاستهلاك .

وجدير بالملاحظة انه كلما قل انحدار خطى العرض ع ع والطلب ط ط (أى أكثر مرونة كلما زادت المساحات خ ، ل وبالتالى يزيد العائد من التكامل .

كذلك كلما زاد الفرق بين ق ، ك كلما زاد العائد المتوقع . وكلما قل الفرق بين ك ، د د كلما قلت الخسائر المحتملة من الاتحاد . لذلك فانه كلما زادت المساحتين خ ، ل عن المساحة ت كلما زاد العائد من الاتحاد عن الخسارة منه .

ولقد مرت نظرية الاتحاد الجمركى بتطور جديد ففى عام ١٩٥٧ عرض لبيسى [1] هذه النظرية بابعاد جديدة وذلك بتقديم الرفاهيه (كما تحددها منحنيات السواء للمجتمع) فى التحليل . وانتهى الى ، أنه بصرف النظر عن آثار تحول التجارة للاتحاد الجمركى فان بلد ما يستطيع الوصول الى منحنى سواء أعلى فى حالة تحول التجارة عن فى حالة حرية التجارة وعدم وجود تميز جمركى Non-discriminatory Tariff vegime وحتى يمكن تبسيط التحليل افترض لبيسى أن بلد ما "أ" فرضت تعريفة على السلعة س ولكنها لم تكن مرتفعة بالدرجة التى تجعل أ منتجه للسلعة س .. ولذا كانت تستورد هذه السلعة من المورد العالمى الاقل تكلفة حتى تفى بطلب الاستهلاك المحلى من هذه السلعة .

---

(١) Lipsey, Op, Cit. PP. 40-6.

و طبيعى فان فرض التعريفة الجمركية فى هذه الحالة انما يهدف الى تحصيل ايراد وليس من أجل حماية الصناعة المحلية • وتنضوى على تحول تجارة دون خلق تجارة على الاطلاق •• ويمكن تلخيص تحليل Lipse Y) على النحو التالى (انظر شكل رقم (٢)) •

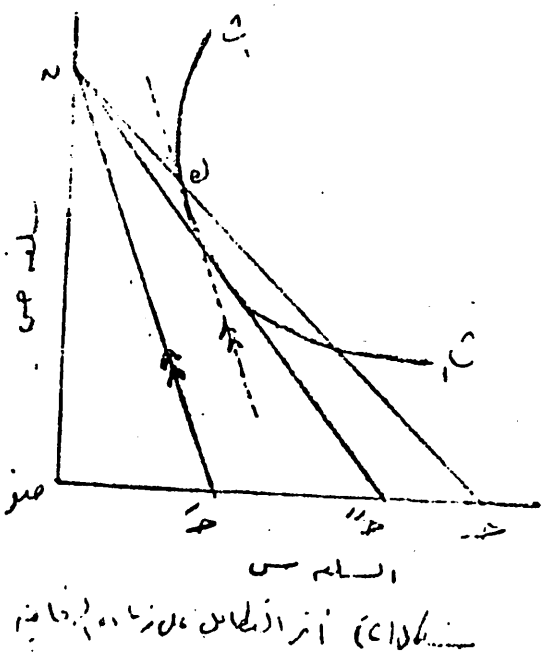

تستهلك البلد " أ " سلعتين س ، ص • وتتخصص " أ " فى انتاج السلعة ص وتحصل على احتياجاتها من س من الخارج (عن طريق التجارة) • ويمثل الخط ن حـ نسب الاسعار من س ، ص فى ظل تجارة حره • ويمثل ن حـ نسب الاسعار عند فرض تعريفة جمركية على السلعة س • وحيث أن التعريفة تمثل ايراد للحكومة يعاد توزيعه على المواطنين فى شكل جماعية ، فان البلد " أ " تكون فى حالة توازن عند أحد النقط على الخط ن حـ ، والحقيقى عند النقطة " ك " حيث يتقاطع منحنى السواء ، ث ، مع الخط ن حـ فى نقطة يتساوى فيها ميل المنحنى ص ميل الخط ن حـ و (والذى يمثل أثر التعريفة الجمركية على العلاقة السعرية للسلعتين س ، ص فى سوق المستهلك فى الدولة " أ ") ويعنى أن نقطة التوازن للدولة " أ " تقع على الخط ن حـ والذى يمثل ميلا أكبر من الخطوط الاخرى ولكن القيود التنظيمية المختلفة تفرض وضع هذه النقطة على منحنى سواء أقل مما كان يحدث فى حالة التجارة الحرة •

ويمس الخط ن حـ منحنى السواء ث ث ويمثل نسبة التكلفة الحقيقية التى تعطى (فى وجود تجارة حره مميزه ٠ (Preferential free trade نفس الاشباع الذى يعطية المورد العالمى الأقل تكلفة بالاضافة الى التعريفة الجمركية المميزة ٠ وتجب الاشارة هنا الى أن أى خط سعر (مقرضه الدولة عضو الاتحاد) أكثر انحدار من ن حـ يزيد الرفاهيه (بمعنى أنه يمس منحنى سواء أعلى) ٠

ويمثل تحليل ليبسى عن آثار الاتحاد الجمركى على الرفاهيه مثالا لنظريته العامة عن الافضليه التالية Second best والتى تقرر أنه اذا لم يكن من المتيسر الوصول الى نقطة مثلى (فى حالة وجود تجارة حره) وذلك لعدة أسباب فان الانتقال الى نقطة قريبه من الحد الأمثل Suboptimal قد يضع الدولة فى مركز أفضل أو أقل حسب الظروف القائمة ٠ وتعود بنا هذا الى النتيجة التى تقرر أن انضمام دولة ما الى اتحاد جمركى قد يكون فى غير صالحها ٠

فلو فرضنا أن الدولة "أ" أمام ثلاث حالات :

١ــ قبل قيام التكامل (عالم ليس فيه تعريفات مميزه)

٢ــ خارج الاتحاد بعد قيامه

٣ــ داخل الاتحـــــاد

فقد تمثل كل من (٢) ، (٣) وضع أ سواء من الوضع (١) ولكن قيام الاتحاد (سواء رضيت أم لم ترضى) قد يجعل وجودها خارج الاتحاد أ اسوء الأمور ٠ ولذا يمكنها الانضمام الى الاتحاد ومحاولة خفض ك لصالحها ٠ أو اذا تيسر لها قوة مساومه عليه ٠ أن تظل خارج الاتحاد ومحاولة خفض ك واقتراح وضع نظام متبادل للتخفيض الجمركى Mutual tariff reduction.

ويعتمد تفتيت عائد او خسارة من الاتحاد على مدى تكامل Complementarity أو تنافس Subetitutebility السلع المتبادلة بين اعضاء الاتحاد (أ ، ب) وبين الاتحاد (أ + ب) وبقية دول العالم (جـ) ٠

فاذا كانت الواردات من (حـ) هـ ٠ بديل للواردات من (ب) فان الخسائر من الاتحاد سوف تتعاظم ٠ فبافتراض ثبات التكاليف فى كل من (ب) ، (حـ) فان ب ستحل كل محل (حـ) فى توريد السلع الى "أ" طالما أن التعريفة الموحده على واردات "حـ" تجعل قيمة سلع "حـ" أغلى للمستهلك من السلع التى يحصل عليها معافية الجمارك من (ب) ٠

ولذا ستتحول واردات "أ" من "حـ" الى "ب" . وعلى العكس اذا كانت الواردات من "حـ" مكمله للواردات من "ب" ستزيد الرفاهيه نتيجة لقيام الاتحاد بالرغم من وجود التعريفات المميزة حيث تزيد الواردات من "حـ" مع زيادة الواردات ، من (ب) .

وتكامل السلع فى الاستهلاك معروف فى الصرف الاقتصادى ومن أمثلة السيرة واطارات الكاوتشوك ، جهاز التسجيل وشريط التسجيل ، ماكنة الحلاقة وامواس الحلاقة . . الخ . والاهم فى التطبيق فى مجال التجارة الخارجية هو تكامل السلع فى الانتاج ، والتى قد تأخذ شكل قطع غيار مواد خام أو سلع رأسمالية أو طاقة مطلوبة لتشغيل العملية الانتاجية . .

وبناء عليه فان ما عرضناه من نظرية ليبسى انما يمثل تطور فى نظرية الاتحاد الجمركى بمعنى دراسة آثار الرفاهية من جراء احلال السلع محل بعضها نتيجة لتغير الاسعار النسبيه التى تصاحب قيام الاتحاد الجمركى . فلقد افترض فاينر فى تحليله ثبات معدلات الاستهلاك . فالسلع تستهلك ثابته مستقلة عن هيكل الاسعار النسبية . . . ولم يأخذ امكانيتالاحلال من السلع فى اعتباره بل ركز كل همه على تحول التجارة من بلد الى أخرى . ويوضح الشكل (٣) ماانتهى اليه فاينر من أن تحول التجارة يؤدى بالضرورة الى تقليل الرفاهية :

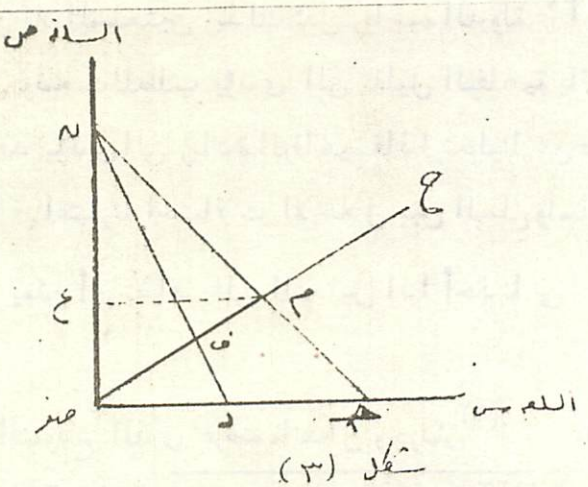

شكل (٣)

فلو فرضنا أن هناك بلد صغير "أ" يتخصص فى انتاج سلعه واحده ص ويستورد السلع س بنسبة تبادل مستقلة عن أى ضرائب أو تعريفات جمركية مفروضة فى الدولة "أ"

ويمثل الخط صفر ح النسب الثانيه التى تستهلك بها السلع وهو يمثل خط الدخل / الاسعار / الاستهلاك income- and price consu- mption line. لكل الاسعار والدخول ٠ ويشير صفر ن الى اجمالى انتاج السلعة ص فى الدولة "أ" وبين ميل الخط ن ح نسب التبادل التى تعرضها الدولة "ح" منتج السلعة س بأقل تكلفة ٠ وفى ظل التجارة الحرة فان نقطة توازن "أ" ستكون عند م حيث يتقاطع صفر ح مع ن ح ٠ ولذا استهلك أ الكمية صفر أ من السلعة ص وتصدر الكمية ن ع فى مقابل الحصول على الكمية ع م من السلعة س ٠ ووجود أى تعريفة جمركية (فى هذه الحاله) بالدرجة التى لا يؤثر على نسب التبادل التجارى للدولة "أ" وبالدرجة من الارتفاع التى تحمى بها الصناعة المحليه فى انتاج ص لن تغير نقطة التوازن عند النقطة م ٠ فالتعريفة الجمركية تؤدى الى تغير الاسعار النسبيه ولكن مشتريات المستهلك تكون عديمه المرونه لهذا التغير فاذا استمرت التجارة الخارجية بنفس النسب التى يعكسها ميل الخط ن ح فان المجتمع لابد وأن يظل عند نقطة التوازن م ٠٠٠

والآن اذا كونت "أ" اتحاد جمركيا مع دولة أخرى "ب" فان ذلك يعنى أن "أ" لابد تستورد س بسعر معبرا عنه بوحدات من السلعة ص أعلى مما كانت تدفعه قبل قيام الاتحاد ٠ ويوضح ذلك الخط ن د حيث تصبح نقطة التوازن ف وهى تمثل تقاطع ن ف مع صفر ح وعند نقطة التوازن الجديد ٠ يقل المستهلك من كلا السلعتين وبذلك تقل رفاهية الدولة "أ" وتنتهى من هذا أن تحول التجارة تحت الفروض التى وضعت للطلب يؤدى الى تقليل الرفاهية بالضرورة غير أننا كما سبق أن اوضحنا فان تحول التجارة قد يؤدى الى زيادة الرفاهية فاذا تخلينا عن فرض ثبات معدلات الاستهلاك التى وضعها فاينر واخذنا فى اعتبارنا احتمالات الاحلال بين السلع وامكانية التكامل بينهما ٠

كذلك فان ثمة صعوبة أخرى يمكن أن تضاف الى التحليل اذا أخذنا فى اعتبارنا الاثار على نسب التبادل التجارى ٠

ودون الدخول فى تفصيلات النموذج الذى عرضه ماندال وجرنش[١] Mundell& Johnson

(١) Robe A. Mundell"Tariff preferences and the Tesms of trade(*) Manohester school of Economics and Social studies. Manobester, VOL.XXXII, 1964. Harry G. Johnson, Money, Trade & Economic Growth (London: Allen& Unwin, 1962.

فاننا سنكتفى بعرض ما يحدث لو تنازلنا عن فرض مرونة العرض مرونة تامة • ففى الشكل (١) الذى عرضناه سابقا يفترض أن العرض من مرونة تامة فى كلا مع دولة الاتحاد (ب) والعالم الخارجى (ح) (بمعنى ان التكاليف ثابتة) فاذا سمحنا بتعادل بعض المرونة فى عرض دولة الاتحاد وبقية العالم الخارجى يمكننا التعرف على مجموعة من الاثار الثانوية الاخرى •

فاذا فرضنا أن عرض بقية دول العالم (ح) غير مرن فان اى تخفيض فى طلب (أ) على واردات (ح) سيقابل بتخفيض منتجى (ح) لاسعارهم بدون تخفيض الكميات •

فاذا كان هذا السعر الجديد مضافا اليه (ك) لازال منافسا بسعر (ب) فان قيام الاتحاد سيؤدى الى تحسين نسب تبادل (أ) دون أن تسبب اى تحول فى التجارة •

اما اذا كان عرض (ح) مرن مرونة كبيرة فان اجراء (أ) فى تخفيض طلبها سوف يقابل بخفض الكميات المعروضة دون تغير السعر • ومن ثم تجد من خسارة معدل تبادلها مع (أ) ولكنها تعانى فى نفس الوقت من نقص فى حجم تجارتها •

وهناك لغز محير اشار اليه جرنش وهو أن الاتحاد يميل الى افاده العالم ككل وتزيد هذه الفائده كلما زادت الاضرار التى تصيب دولة ثالثه عن طريق الاثر على نسب التبادل التجارى •

فكلما زادت مرونة عرض (ح) زادت خسائر (ح) وزادت مكاسب (أ) من تغير نسب التبادل •• وطالما أن اعادة توزيع الدخل بين (أ) ، (ح) لا يؤثر فى توزيع الموارد المنتجه (بمعنى أن حجم صادرات (ح) لا يتأثر) فلن تكون هناك خسارة من تحول التجارة •

الاتحاد الجمركى ، والتخفيض الجمركى متعدد الاطراف : Multilateral tariff Reduction.

مهما يكن من أمر الكيفه التى تم بها تعديل نظرية الاتحاد الجمركى وتطويرها فلا تزال هناك استحاله لتجنب الوصول الى النتيجة التى تقرر احتمال وجود بعض الحالات التى يمكن لدولة ما أن تتمتع فيها بمزايا خلق التجارة دون أن يصيبها أية خسارة من التحول فى التجارة على اثر تخفيض تعريفتها الجمركية بأساس غير متحيز •

وفى منتصف الستينات بدأ بعض المفكرين مثل كورير وماسيل وجونسن [1] فى تحليل الاسباب التى تدعوا

الدول الى اتباع اساليب الحماية بتكوين اتحاد جمركى اذا كان الحال كذلك ٠ ولقد أوضح كل من " كوبر وماسبل " أنه اذا وضعت الدولة تعريفه جمركية (انظر الشكل ١) فانها يمكن أن تحقق وفرا فى تكلفة الانتاج يساوى (خ + ع) ووفر فى تكلفة الاستهلاك (ل + ن) دون أن تتحمل أية خسارة من التكلفة الاضافية لعرض الدولة المشتركة والاتحاد (ت) ٠ واذا كان الحال كذلك فلماذا ترغب الدولة (أ) فى الانضمام الى اتحاد جمركى يحول التجارة ؟ ٠

ولقد انتهوا من بحثهم الى أن أهم ما يجذب الدولة وهذه الحالة للانضمام الى الاتحاد الجمركى هو امكانية زيادة الحماية فى السوق لتشمل المنتج المحلى الاقل كفاءة (ويلاحظ هنا أننا نظرا الى هدف الحالة من وجه نظر مصلحة الدولة ب) ولذا يمكنها الاستمرار والتوسع وذلك فاقناع الدول الاخرى لنشارك فى تكلفة دعمها ٠

وفى نفس السنة كتب جونسن يقرر أنه اذا كانت الدولة تفضل عامة الانتاج الصناعى فان استخدام التعريفه الجمركية لتشجيع الصناعة يمكن ان يتفق مع سياسة تعظيم اشباع المستهلك وافترض فى هذا التحليل أن الانتاج الصناعى انما يمثل سلعة عامة ٠

ويحصل المستهلكون على الاشباع فيها جماعيا مثل استهلاك الحدائق العامة وغيرها من السلع الجماعية والتى تحصل على اعانه من الحكومه ٠ ولذا فان تقديم جونسن للانتاج الصناعى كسلعة عامة فى نظرية الاتحاد الجمركى جعلت خلق التجارة (عدم تشجيع الصناعة) شئ سيئ وتحول التجارة (تشجيع الصناعة) شئ حسن ولكنه عاد يؤكد أن نظريته الاقتصادية عن الحماية انما قصدت الى توضيح السلوك الحقيقى للدول وليس الى تحليل الكفاية الاقتصادية ٠

وخلاصة القول أن دراسة الآثار الاستاتيكية للتكامل انما تؤدى الى النتيجة التى تقرر ان هذه الاثار سوف تؤدى الى خسائر ومكاسب ولذا يتعين على اى دولة هى تحاول الانضمام الى اتحاد جمركى أن تقدر خسائرها ومكاسبها المنتظره قبل أن تتورط وتتخذ قرارها بشأن هذا الانضمام ٠ وفى الغالب فان الخسائر أو المكاسب الناشئه من التكامل الاقتصادى لا تتعادل فبالنسبة للدولة المتخصصه وذات الكفاءة الانتاجية العالية والتى يتنوع نموذج استهلاكها تتحمل خسائر فادحه من خلق التجارة بينما تكسب قليلا من تحول التجارة ٠٠ بينما الدولة ذات التكلفة العالية نسبيا والمتعدده القطاعات تكسب كثيرا من خلق التجارة وتخسر قليلا من تحول التجارة ٠

كذلك فان توزيع المكاسب والخسائر بين الدول من الموضوعات المناسبة لمثل هذا التحليل فتحول التجارة يؤدى الى زيادة دخول منتجى المنطقة التى تحول فيها التجارة بينما يؤدى خلق التجارة الى رفع دخول المنتجين ذوى الكفائه الانتاجية المرتفعه فقط حسبيا خسائر للمنتجين ذوى الكفائه المنخفضه فاذا امكن حساب كل هذه المكاسب والخسائر لجميع القطاعات فقد يجد الفرد حتى فى الاتحادات ذات الفائدة الكبيرة ، أن بعض الدول تعانى من انخفاض فى الرفاهية وفى داخل هذه الدول تحصل بعض الاقاليم على مكاسب بينما تصاب الاخرى بخسائر والسؤال المطلوب طرحه داخل الاتحاد هو كيف والى أى حد يمكن للبلاد والمناطق التى تحصل على مكاسب أن تعوض تلك البلاد والمناطق التى تصاب بخسائر ...

وعند هذه النقطه من التحليل ندخل فى العاده ، الآثار الديناميكيه التى تلغى فى الاجل الطويلة للخسائر القصيره الاجل المترتبه على قيام الاتحاد . وتجدر الاشارة هنا ان تحليل الآثار الديناميكية للاتحادات الجمركية لا تكون جزء من نظرية التكامل وان كنا لن نتعرض الى تفضيل هذه الآثار الديناميكية فى هذا الجزء الا أننا نشير الى أن أراء الاقتصاديين لا تتفق حول رأى واحد بخصوص النتائج الايجابيه للاثار الديناميكية للاتحادات الجمركية .. ومن الكتاب الذين تحدثوا عن الاثار الديناميكية الايجابية سكوتوفيسكى Scitovsky (١) وبلابلاسا Bela Belassa (٢) وتتوزع الآراء الأقل تفاؤلا فى كتابات جونسن (٣) وكندلبرجر (٤) ولا مغلوس Lamfalucssy (٥) واستريتن Streeten

---

(1) Tibor Scitovsky, Economic Thecory western european Integration(London Allen & Unwin, 1958).

(2) Balassa, theory of Economic Integration. (111inios, Ricliond Irwin Inc.1961).

(3) Horry Johnson," the Eurpean Common Market": Riskor opportunity?" Weltwirts - choftliches Archin Kiel, Vol, LXXIX, 1957: and" the Gains from free trade with Europe: an Estimate", Manchester school of Economic social studies, Manchester Vol XXVI. September 1958.

(4) Charles P. Kindleberger, " The United States and European Regional Economic Integration", Social Science, october 1959.

(5) Elexandre lamfalussy, Europe's Progress:Dur to common Market?" Leonds Bauk Review, London, October 1961.

(6) Paul Streeten, Economic Integration : Aspects and problems (Leyden: Sijthoff 1964).

وباختصار فان الاثار الديناميكية الاساسية للاتحاد الجمركى تتمثل فى الزيادة فى الاستثمار (باستغلال الفرص الجديده التى ينتجها الاتحاد الجمركى نتيجة لتقليل اللاتأكد فى الاسواق الاجنبيه ، وفتح اسواق محليه جديده ، وارتفاع التعريفه الجمركية على الدول غير الاعضاء) وتؤدى المنافسه الى خروج المنتج الحدى واستخدام الوفورات الاقتصادية المترتبة على اتساع حجم السوق والتغيرات التكنولوجيه السريعه والاختراعات الناشئه من زيادة حجم الوحدة الانتاجية التى تصبح ممكنه مع قيام الاتحاد الجمركى . ولكنه هناك آراء اخرى معارضه وهى تتمثل بايجاز فى الاتى : أن الزياده فى الاستثمار ستكون خسارة ديناميكية اذا حدثت هذه الزيادة والاستثمار فى نشاط عالى التكلفة يحل محل الواردات . ويصبح هذا الاستثمار مريحا فقط فى ظل تحول التجارة .. وهى على كل ستكون زيادة تحدث مره واحده ولن تستديم وذلك لان الاتحاد الجمركى لن يؤدى الى زيادة الميل الحدى للادخار والاستثمار كذلك فان الزيادة فى الاستثمار الاجنبى نتيجه لارتفاع التعريفه الجمركية لا يمكن الاعتماد عليه ما لم يكن العائد من الاستثمار فى القطاعات المحمية أعلى بكثير من غيرها من القطاعات الاخرى .

وزيادة المنافسة نتيجة قيام الاتحاد الجمركى ليست غامضة فبالرغم من أن التكامل قد يؤدى الى القضاء على الاحتكارات المحلية فان بعض الصناعات قد تتحد مع بعضها حتى يمكن أن تتجنب آثار المنافسة بالقضاء على الحواجز التجارية .

وحتى يمكن تحقيق مكاسب من وفورات الحجم يفترض أن أعضاء الاتحاد الجمركى كانوا عند خط عرض منحدر الى أسفل قبل قيام الاتحاد ولكنهم لم يكونوا على درايه بذلك وبمجرد اتساع السوق امامهم أصبحوا يدركون الحقيقه التى تؤكد أن زياده الانتاج سيؤدى الى تخفيض التكاليف . ومثل هذا النوع من التحليل يفترض نوع من القيود فى السوق مثل استحالة التصدير نتيجة لوجود تعريفه عاليه فى الاسواق الخارجية ومن ثم تحد من حجم سوق المحلى ووجود عدد قليل من المنتجين كل منهم له تأثير مباشر على الاسعار فى السوق المحلى ...

واخيرا فان ايجاد رابطه قويه بين حجم المنشآه والاختراعات الفنيه امر غاية الصعوبة أو حتى مجرد ايجاد علاقه بين حجم السوق والتقدم الفنى . فالمشاهد فى الحياه العملية يبين بالعكس أن الاختراع علاقة ضعيفه بكلا من حجم المنشآه والمقدار المنفق على البحوث .

وحتى يمكون تحليل الخسائر والمكاسب من التكامل الاقتصادى كاملا فانه يتعين على المحلل أن يدخل الابعاد السياسية فى التحليل ٠

الصفات المميزه لمنطقة التجارة الحره :

لقد قام أحد الاقتصاديين ويدعى شيباتا عام ١٩٦٧ بتحليل بعض الخصائص المميزه لمنطقة التجارة الحره وكما يتبين من الشكل (٤) فلقد افترض وجود دولة ذات تعريفه عاليه واخرى ذات تعريفه منخفضه (أ) ، (ب) على التوالى كونا منطقة تجارة حره ثم ناقش الآثار التى تؤثر فى نموذج الانتاج والتجارة فى الدولة (أ) بالنسبة لسلعة واحدة س ٠ وافترض للسهولة البيانية ان التعريفه الجمركية بالدولة (أ) تشمل جميع الواردات ٠

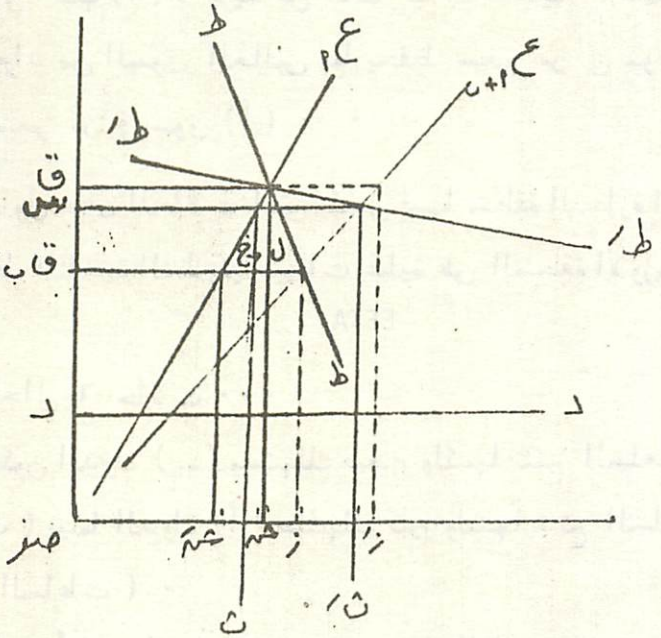

ويمثل الخط ع أ منحنى العرض للدولة (أ) وتساوى تعريفتها الجمركية د ـ ق وانتاجها صفر شن وترك موضوع جدول الطلب للدولة (أ) مفتوحا مؤقتا ٠ وتساوى تعريفه الدولة (ب) د ـ ق ومنحنى عرضها (ليس تام المرونه) يضاف الى منحنى عرض (أ) ليكون المنحنى ع أ + ب ٠ فاذا كونت (أ) ، (ب) منطقة تجارة حره فان (ب) تكون على استعداد لتوريد الكمية شن ز من السلع س الى (أ) بسعر ق أو الكمية شن ز من السلعة س بالسعر ق ب

ويعتمد سعر س التى تستطيع ب الحصول عليه من "أ" على ميل منحنى طلب (أ) ٠ ولنأخذا هذا احتمالين : الاول ٠٠ اذ كان طلب (أ) على السلعة س يمثله المنحنى ط ط (غير مرن) فان ب يمكن أن تورد الكمية شن ز فقط بالسعر ق ب حيث يمثل المثلث ح خلق التجارة ، ل أثر الاستهلاك الناشئ عن تخفيض سعر السلعة س فى الدولة (أ) ولذا سنخفض السعر فى (أ) الى ق والذى يمثل أدنى سعر تعرضه الدولة (ب) ٠ وثانيا اذا كان طلب (أ) على السلع س يمثله الخط ط- ط- (مرن) كان السعر فى (أ) (س) سيظل قريبا من الحد الاقصى ق (فاذا زاد عن ذلك تبدأ الدولة فى الاستيراد من السوق العالمى د) ٠ وسوف تعرض (أ) فى سوقها المحلى الكمية صفر ث وتحد الدولة (ب) الدولة (أ) بالكمية ث ث- ويمكن للدولة ب الاستمرار فى مد (أ) بالسلعة س طالما أن طلب (أ) لا يزيد عن طاقة ب الانتاجية ٠ ذلك لان أى نقص فى سوق (ب) يعوض عنه بالاستيراد من السوق العالمى مما يحفظ سعر س فى سوق (ب) منخفضا الى ق ب بصرف النظر عن سعر س فى سوق (أ) ٠

وفيما يلى سوف نحاول عرض الحالات التى تفضل فيها منطقة التجارة الحره عن الاتحاد الجمركى ٠٠ وسوف ترتبط الناحية النظرية بتطبيقات عملية على المنطقة الاوربية للتجارة الحره EFTA

وسوف نعرض فى هذا المجال ٦ حالات ٠٠٠

الحالة الأولى : عندما تكون الدولة (ب) مستهلك صغير ولكنها تنتج السلعه س بكفاءة عاليه (حالة سويسرا فى صناعة الساعات) بينما الدولة (أ) مستهلك كبير ولكنها تنتج السلعة س بكفاءة أقل (حالة المملكة المتحدة فى انتاج الساعات) ٠

الحالة الثانية : الدولتان (أ) ، (ب) لهما نفس جدول الطلب ولكن عرض (ب) أكثر مرونة واقوى تنافسا بينما عرض (أ) أقل مرونة وغير قادر على المنافسه ٠ والخلاف بين الحالة الاولى والثانية هو أن (ب) لم تعد المنتج العالمى الاقل تكلفة ٠٠ (ومثال ذلك صناعة المنسوجات الانجليزية (ب) وبقية دول منطقة التجارة الاوربية EFTA (أ)) ٠

الحالة الثالثة : عرض الدولة (ب) مرن وفى مركز تنافس قوى نسبيا ولكنها تعجز عن تغطية طلب (أ) المرن والذى يزيد كثيرا عن عرض (ب) والحقيقة انه من الصعب ايجاد حالة عليه مطابقة ٠٠ ذلك لان الدول الصغيره اذا تمتعت بكفاءة عاليه فى انتاج سلعة فان جداول عرضها تكون غاية فى المرونه ٠ وخاصة

اذا كانت هذه الدول هى المنتجه الوحيده لهذه السلعة نظرا لوجود بعض العوامل التنظيمية التى تحد من انتاجها أو جود مقدار محدود من الارض والمثال الوحيد الذى يمكن مطابقته لهذه الحالة هو الشركة السويسرية . Swise Gruyere.

الحالة الرابعة : الدولتان (أ) ، (ب) لهما نفس جداول الطلب وكلاهما لهما جداول عرض غير مرنه نسبيا وغير تنافسيه (مثل منتجى الالومنيوم نصف المصنع فى دول EFTA) انجلترا من ناحية وبقية دول EFTA من ناحية اخرى ومع ذلك فالمثال ليس دقيقا فيما تكون فنلندا والسويد أكثر كفاءة انتاجية فى هذا المضمار من الولايات المتحدة وكندا و EEC ، ولكن ليس من السهل ايجاد أى سلعة تزيد فيها التعريفه الجمركية لاى من دول الـ EFTA عن الولايات المتحدة وكندا و EEC) .

الحالة الخامسة : الدولتان (أ) ، (ب) لهما جداول عرض غير مرنه نسبيا ومن وغير تنافسيه (ومع ذلك فان الدولة (ب) لهما عرض أكثر مرونه من (أ)) بينما طلب (أ) اما كبير أو مرتفع المرونه . ويمكن اعطاء مثال افتراضى فى هذه الحالة لصعوبة تصوير مثال قائم فعلا .. وذلك لو تخيلنا أن البرتقال منتج غير كفؤ للفلين ولا يمكنها مقابلة طلب دول EFTA دون رفع سعر الفلين بشكل ملموس بينما بقية دول الـ EFTA ينتجون الفلين بانتاجيه منخفضه جدا تحت حماية تعريفة جمركية مرتفعة جدا .

الحالة السادسة : الدولة (ب) لها مركز تنافس قوى ولكنها ليست المنتج العالمى الأقل تكلفة بينما الدولة (أ) مستهلك للسلعة س ولكنها غير منتجه لها . وتطابق هذه الحالة صادرات انجلترا للدول الصغيره بمجموعه الـ E F T A ويمكن الاستمرار فى استعراض بعض الحالات الاخرى ولكنها قد تكون أقل واقعية ويستحيل ايجاد أمثله لها تطابق ما يجرى فى الحياه .

وسوف نقدم الان بتحليل كل حاله من هذه الحالات الست بافتراض : أولا .. أن الدولتين (أ) ، (ب) يكونوا منطقه تجارة حره وثانيا .. أن الدولتين يكونوا اتحادا جمركيا . ويفترض فى الاتحاد الجمركى استخدام متوسط لتعريفات اعضاء الاتحاد التى كانت مفروضه قبل قيام الاتحاد بينما يفترض أن لمنطقة التجارة الحره خلفيه نظام محكم يمنع انحراف التجارة (بمعنى أى عملية تؤدى الى دخول الواردات العالمية عن طريق عضو الاتحاد ذى التعريفه المنخفضة ثم تنتقل منها دون أن تسدد أية تعريفه جمركية للدول الاعضاء ذوى التعريفه الساليه) ويتركز تحليل منطقه التجارة الحره حول السؤال عن مستويات السعر التوازنى التى تتحدد بالنسبه للدول الاعضاء .. وتحت أية ظروف يمكن

تحديد سعر توازنى موحد ففى الاتحاد الجمركى يحدد سعر توازنى موحد • ويفترض عادة أنه يساوى السعر العالمى (د) مضافا اليه التعريفه الجمركية الموحده • وسوف نرى فى التحليل التالى أن هذه ليست بالضرورة الحالة السائدة •

ومن الملاحظات الاخرى التى يمكن استنتاجها أنه من الصعوبة أن تخيل حالة من الحالا ت التى يتميز فيها الاتحاد الجمركى عن منطقة التجارة الحره ففى التحليل التالى نجد أن الحالة الخامسة (والتى أوردنا بها مثالا أفتراضيا لصناعة الفلين بالبرتقال) هى الوحيده التى تعطى النتيجة بأن الاتحاد الجمركى يخلق تجارة أكثر ويعطى أثر استهلاكيا أكبر من منطقة التجارة الحره

كذلك فى الحالات الاستثنائية فأن الاثار السلبيه فى الدول (ب) نتيجة لضرورة رفع التعريفه الجمركية بالدول (ب) حتى تتساوى مع المستوى الموحد يعوض بأكثر منها الآثار الايجابية فى الدولة (أ) والتى تزيد عن الاثار الايجابية التى تحصل عليها فى ظل نظام منطقة التجارة الحره لذلك أستخلصنا من هذا التحليل استنتاجا عاما بأن منطقة التجارة الحره أما تشابه أو تفصل عن الاتحاد الجمركى وذلك بالنظر الى الآثار الاستاتيكية للتكامل • وفى مقابل هذه الميزات الاستاتيكيه ينبغى النظر الى العيوب الناشئه من اضطراب انماط الانتاج نتيجة لعدم تعادل التعريفه الجمركية على واردات المواد الأولية والسلع الوسيطة والتى تزيد كلما زادت الفوارق بين التعريفات المختلفة بين دول منطقة التجارة الحره •

ولذا يمكن القول (على أساس تطبيقى) أن الاتحاد الجمركى قد تفضل فى الاختيار عن منطقة التجارة الحره كلما زاد التفاوت بين التعريفات الجمركية بشكل يجعل الاثار السلبيه لاضطراب الانتاج تضاهى الجوانب الايجابيه لمناطق التجارة الحره •

وسوف نرى فى الاشكال البيانية التاليه (٥ ــ ١٣) اننا رسمنا جداول عرض وطلب الدولتين (أ) ، (ب) على رسم مزدوج تمثل فيه (أ) المنتج الاقل كفاءة فى انتاج السلعة س على الناحية اليمنى والدولة (ب) (المنتج الاكثر كفاءه) على الناحيه اليسرى • وقبل قيام الاتحاد تجد أن (ب) ليست لها تعريفه جمركيه على اساس أنها المنتج العالمى الاقل تكلفه أو أن تعريفتها الجمركية منخفضة نسبيا (ق ب) أما تعريفه الدولة (أ) فهى مرتفعه نسبيا تعكس ضعف الكفاءه الانتاجيه بالمقارنة بكفاءة الدولة (ب) ويمثل د السعر العالمى •• ويمثل المثلث خ خلق التجارة والمثلث ل تحول التجارة والمثلث ت أثر الاستهلاك فى الدولة (أ) (وهى موجبه) والمثلث م أثر الاستهلاك فى

الدولة (ب) (وهو سالب ويحدث فى حالة الاتحاد الجمركى فقط) والمثلث ط أثر الحماية فى الدولة (ب) (والتى تكون محايده أو سالبه وتحدث أساسا فى الاتحاد الجمركى) وتمثل المناطق المظلله ايراد الحكومة قبل وبعد قيام الاتحاد • ويفترض فى هذا التحليل التوظف الكامل وباستثناء عامل التعريفه الجمركية منافسه كاملة •

الحالة الأولى (شكل ٥) :

الدولة (ب) مستهلك صغير ولكنها منتج كبير وكفئ للسلعة س بينما الدولة (أ) مستهلك كبير ولكنها منتج غير كفئ للسلعة س •• وتمثل هذه الحاله الوضع الافضل للتكامل من بين الحالات الاخرى اذ لا ينبنى على وجودها أى تحول فى التجارة •••

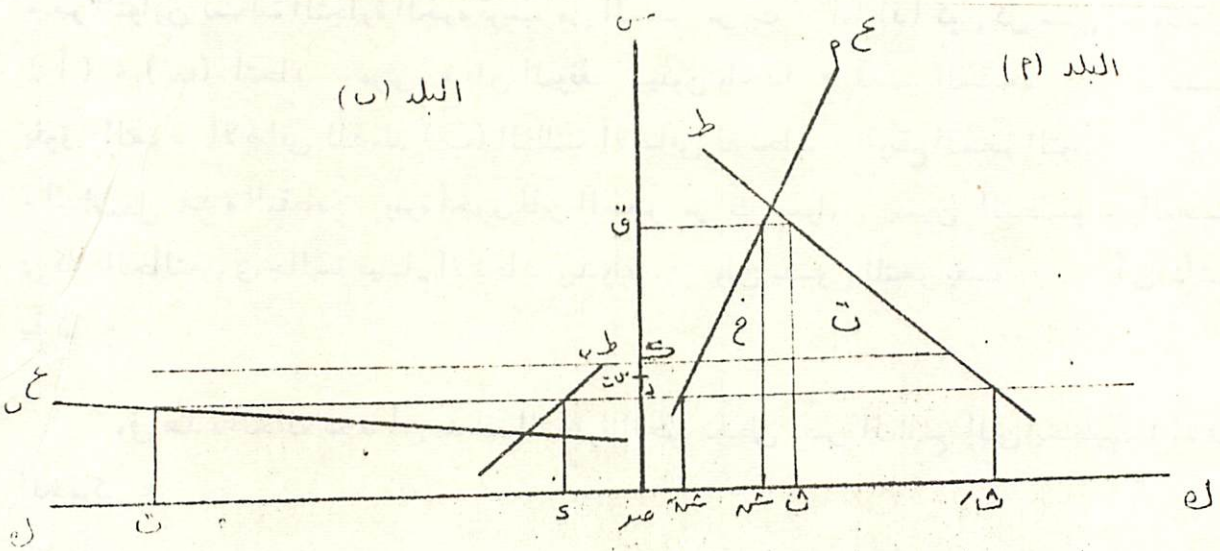

شكل (٥) أثر منطقة التجارة الحره والاتحاد الجمركى على (أ) و(ب) [حيث ب المنتج الاقل تكلفه، و(أ) مستهلك كبير ومنتج أقل كفاءه]

أثر منطقة التجارة الحره والاتحاد الجمركى على (أ) و (ب) (حيث ب المنتج الاقل تكلفه (وأ) مستهلك كبيرا ومنتج أقل كفاءة) •

ولنفرض الان أن (ب) ليس لها تعريفه جمركية حتى اذا وجدت فلن يعمل بها أو قد تكون ضئيله لان (ب) هى المنتج ذى الكفاءة العاليه بينما الدولة (أ) لها تعريفه عاليه (ق) •

فاذا كون كل من (أ) ، (ب) منطقة تجارة حره فان تعريفه (أ) تصبح غير معمول بهـا وتصبح (ب) قادره على مد (أ) لكل احتياجاتها عند السعر (د) بالاضافه الى احتياجات (ب) المحلية ويفيض جزء للتصدير لبقية دول العالم .

ولهذا فان السعر التوازنى للسلعة فى س فى منطقة التجارة الحره سيكون واحدا فى كل من (أ) ، (ب) ومساويا لسعر عرض (ب) .

وحيث أن عرض الدولة (ب) ليس تام المرونه فان هذا السعر يميل الى الارتفاع بعـد تكوين الاتحاد ولكن ليس بدرجة ارتفاع السعر الذى يمثله الخط ك فى الشكل (٥) وعنـد هذا السعر فان العرض الاضافى للدولة (ب) يفوق الطلب الاضافى للدولة (أ) ويصبـح سعر التوازن لمنطقة التجارة الحره قريب من السعر س ت . أما اذا كون كل من الدولتين (أ) ، (ب) اتحاد جمركى ، فان الموقف سيكون واحدا . فعند السعر سوف يفوق العرض الاضافى للدولة (ب) الطلب الاضافى للاتحاد . ويقع السعر التوازنى بعد ذلك اسفل هذه النقطه . ومرة أخرى فان السعر س ت سيوازن بين المطلوب والمعروض فى كلا الحالتين فى حالة قيام الاتحاد وبدونه . ولن يكون للتعريفه أى تأثير يذكر .

وفى هذه الحالة نجد أن منطقة التجارة الحره تعطى نفس النتائج التى يغطيها الاتحاد الجمركى .

الحالة الثانية :

كلا الدولتين (أ) ، (ب) لهما جداول طلب متشابهة ولكن عرض (ب) مرن نسبيا وأقوى تنافسيا .. بينما عرض (أ) غير مرن نسبيا وغير تنافسى .. ويوجد المنتج الاقل تكلفة خارج الاتحاد .

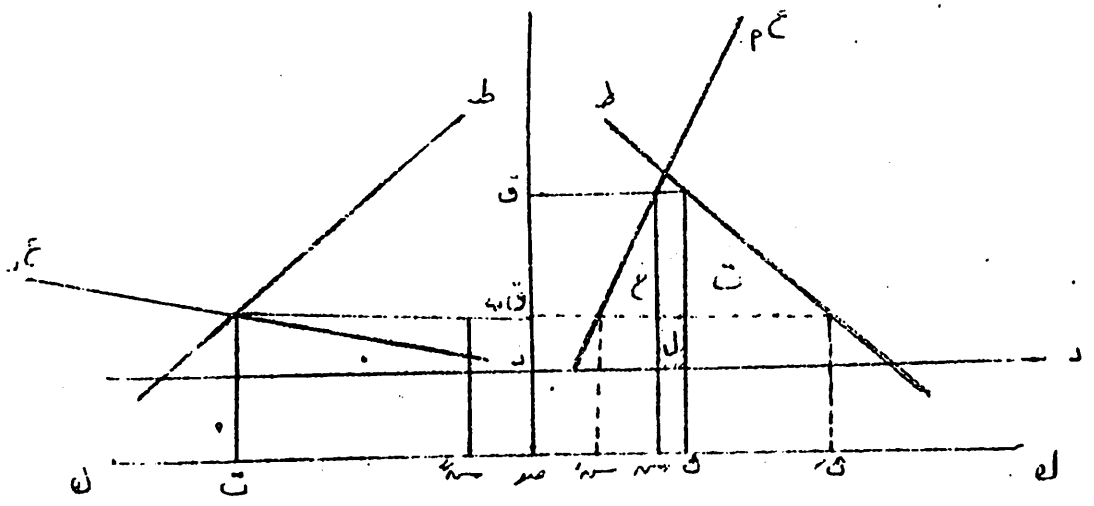

شكل (٦) آثار منطقة التجارة الحرة على الدول (أ) ، (ب) [حالة (ب) في حرية تناضي نسبي] .

إيراد الدولة قبل الاتحاد

" " بعد " "

وقبل قيام الاتحاد كانت الدولة (ب) تنتج وتستهلك الكمية صفر ت وتفرض تعريفة جمركية هامه مقدارها ق ب وكانت الدولة (أ) تنتج صفر شن وتستهلك صفر ث وتستورد الفرق من المنتج العالمى الاقل تكلفه (خارج الاتحاد) بسعر د والان اذا كون كل من (أ) ، (ب) منطقة تجارة حره ، فان عرض المنطقة عند السعر ق ب (ت شن) يكون أقل من طلب المنطقة (ث ث) ولكن الفرق بين ث ث أقل من طاقة ب على امداد سوق (أ) بالمقدار شن ث عند السعر ق ب .. ولذا يفيض المقدار صفر شن ليوزع فى سوق (ب) المحلى بينما تستورد (ب) الباقى (شن ت) من المنتج العالمى ذى التكلفه الاقل خارج المنطقة بالسعر د . ولا يمكن أن يرتفع سعر السلعة من داخل الدولة و(ب) عن ق ب كذلك فان سعر السلعه س فى سوق الدولة (أ) يتحدد بسعرها فى الدول (ب) حيث أن طاقة الدولة (ب) لعرض السلعة س عند هذا السعر أكبر مما ينقص الدولة (أ) من هذه السلعة .. ولذا يوجد سعر توازنى واحد فى منطقة التجارة الحره يساوى السعر الاقل لاحد الدولتين قبل قيام الاتحاد .

وكما يتضح من الشكل (٦) نجد ان اثر خلق التجارة (خ) وأثر الاستهلاك ت أكبر من أثر تحول التجارة ل ٠ وما فقدته الدولة (أ) من ايراد يقل كثيرا عما استفادة به الدولة ب من زيادة فى ايراداتها (المنطقة المظلله) ولذا فان منطقة التجارة الحره تفيد الدولتين فى هذه الحاله ٠

والان اذا كونت الدولتين (أ) ، (ب) اتحاد جمركى ووحدوا التعريفه الجمركية بينهما وذلك يأخذ متوسط التعريفتين على النحو التالى (ك = $\frac{ق + ق ب}{٢}$)

وكما يوضح الشكل (٧) يمكن ملاحظة أن عرض الاتحاد يزيد عن طلبه عند السعر ك (ت ش = ك ث) ٠

وسيكون السعر التوازنى للاتحاد هو س ت وعنده تصرف كل البضائع فى كلا السوقين (هـ ى = و ص) ولذا فان التعريفه الجمركية للاتحاد انما تضع الحد الاعلى فقط لسعر الاتحاد للسلعة س ٠ ولذا يتراوح سعر س داخل الاتحاد بين د ، ك ٠

ومره أخرى نجد أن خلق التجارة (ح) وأثر الاستهلاك (ت) اكبر من تحول التجارة (ل) ولكن الاثار الايجابيه أقل والسلبيه اكبر مما يتحقق فى حالة تكوين منطقة تجارة حره ٠

ولا يقتصر الاختلاف بين هاتين الصورتين من صور التكامل على مجرد خلق التجارة وتحول التجارة واثر الاستهلاك فى الدولة (أ) بل يتعدى ذلك الى ما يحدث كذلك فى الدولة (ب) وفى هذه الحالة بالذات نجد أن (ب) تعانى من خسارة فى الاستهلاك م ويعانى الاقتصاد كله نتيجة تحول الموارد من المنتجات الاخرى الى انتاج كميه اضافيه (هـ ت) من السلعة س ففى حالة منطقة التجارة الحره لم يقتصر الامر على عدم وجود ومثل هذه الخسائر بل يتعدى ذلك الى وجود مكاسب مماثله فى شكل زيادة ايرادات الدولة ٠

الحالة الثالثة :

عرض الدولة (ب) مرن نسبيا ومنافس قوى نسبيا ولكن (ب) غير قادره على الوفاء بكل احتياجات الدولة (أ) من السلعة س ، حيث أن طلب (أ) أما مرن مرونه كبيره أو ببساطة أكبر بكثير من عرض الدولة (ب) ٠٠ ويبين الشكل (٨) صورة لهذه الحالة ٠

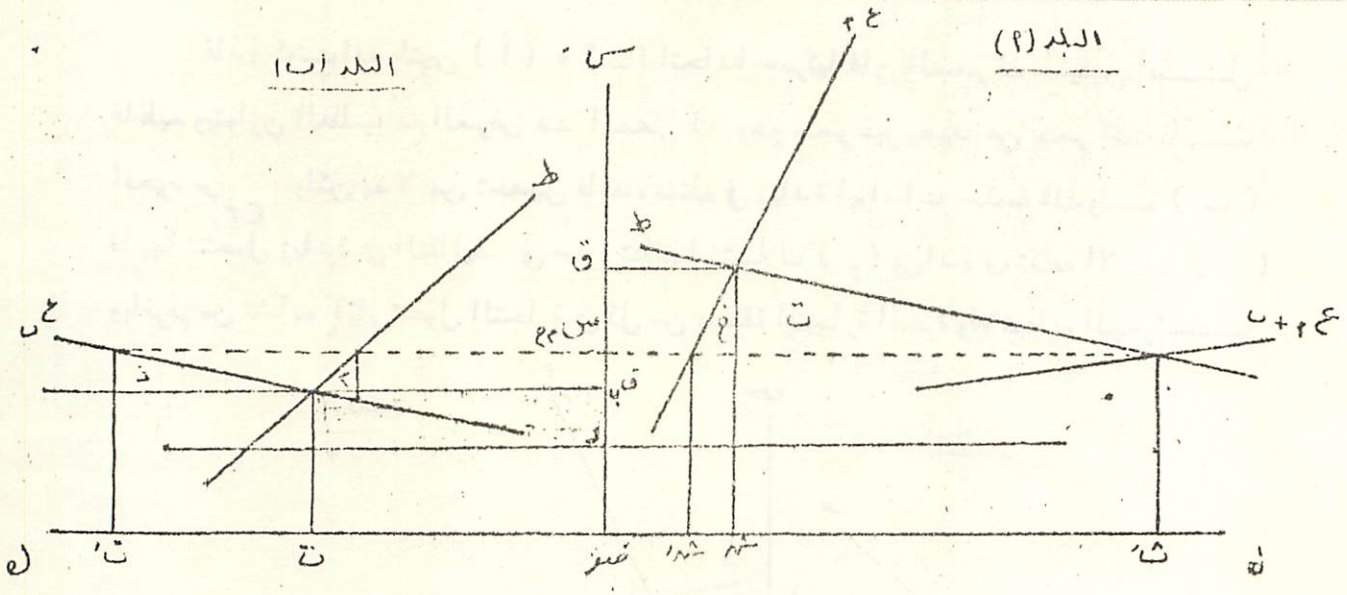

شكل (٨) أثر منطقة التجارة الحرة بين كل من (أ) ، (ب)
(حيث ب فرض تنافسي فوق نسبيا ، والطلب (أ) مرن نسبيا) .

ايرادات الدولة بعد التكامل

فقبل قيام الاتحاد كانت تنتج الدولة (ب) وتستهلك الكمية صفر ت وكانت الدولة (أ) تنتج وتستهلك الكمية صفر شن . وبعد تكوين منطقة تجارة حرة يصبح سعر عرض الدولة (ب) هو ق ب ولكنه غير قابل لتغطية طلب (أ) عند هذا السعر . ويكون السعر التوازنى لمنطقة التجارة الحرة هو س م ح (حيث ت" شن" = صفر ث") ومع ذلك فان السعر الذى يسود داخل الدولة (ب) لا يمكن أن يزيد عن ق ب لان الاستيراد من المنتج العالمى الاقل تكلفه تمنعهم من عمل ذلك . وفى هذه الحالة نجد أنه فى ظل وجود منطقة تجارة حرة يكون هناك سعران توازنيان أحدهما هو ق ب فى الدولة (ب) والاخر هو س م ح فى الدولة (أ) هذا السعر المرتفع فى الدولة (أ) يمكن النظر اليه على انه موازى للتعريفه الجمركية فى الحالة الاصلية . وتستطيع الدولة (ب) الاستمرار فى بيع هذه السلعة للدولة (أ) بسعر مرتفع نظرا لما تتمتع به الدولة (ب) من مركز احتكارى ، حيث أن المنافس فى السوق العالمى لا يتمتع بالمعاملة التفضيلية التى تعامل بها الدولة (ب) . وكما عرضنا فى الحالة الثانية فان الدولة (ب) تستفيد من ايرادات الدولة .

فاذا كونت الدولتين (أ) ، (ب) اتحادا جمركيا فان السعر ك سيكون أقل فاعليه ويتوازن الطلب مع العرض عند السعر ك وهو سعر غير بعيد عن سعر المنطقة الحره س م ح ولكن بدلا من تحصيل فائده مماثله فى زيادة ايرادات حكومة الدولة (ب) فانها تتحمل زيادة فى التكاليف فى صورة تكلفه استهلاك (م) وزيادة فى تكلفة الانتاج (ذ) وبالرغم من تشابه آثار تحول التجارة فى كل من منطقة التجارة الحره والاتحاد الجمركى

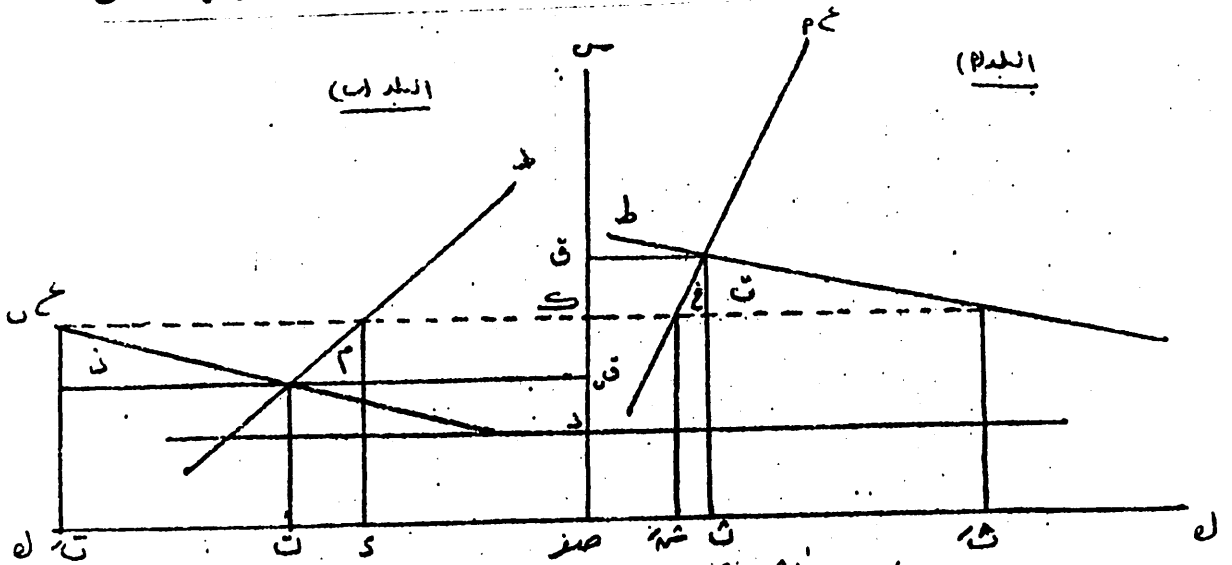

شكل (٩) أثر الاتحاد الجمركى على كل من (أ) ، (ب) (حيث (ب) مركز تنافسى قوى نسبيا والطلب (أ) مرن نسبيا)

الا أن هناك صافى عائد من منطقة التجارة الحره نتيجة لاثر تحول التجارة وعدم وجود اعباء استهلاك أو زيادة فى تكلفة الانتاج فى الدولة (ب) .

الحالة الرابعة :

الدولتين (أ) ، (ب) لهما نفس جداول الطلب ولهما جداول عرض غير مرنه وغير تنافسيه ونود الان معرفة آثار قيام منطقة تجارة حره تجمع الدولتين وآثار تكوين اتحاد جمركى بين الدولتين ويتضح ذلك من الشكلين (١٠) ، (١١) .

فاذا كونت الدولتين (أ) ، (ب) منطقة تجارة حره (شكل ١٠) فان السعر التوازنى للسلعه س فى الدولة (أ) يتحدد بتقاطع منحنى طلب (أ) مع خط العرض المشترك

للدولتين (أ) ، (ب) (س م ح) ويتحول الكمية صفر د الى الدولة (أ) مع (وهى تساوى ش ث) وفى هذه الحالة يلبى طلب الدولة (ب) عند السعر ق ب وهو يعادل الكمية (صفر ت) عن طريق الاستيراد من المنتج العالمى الأقل تكلفه خارج

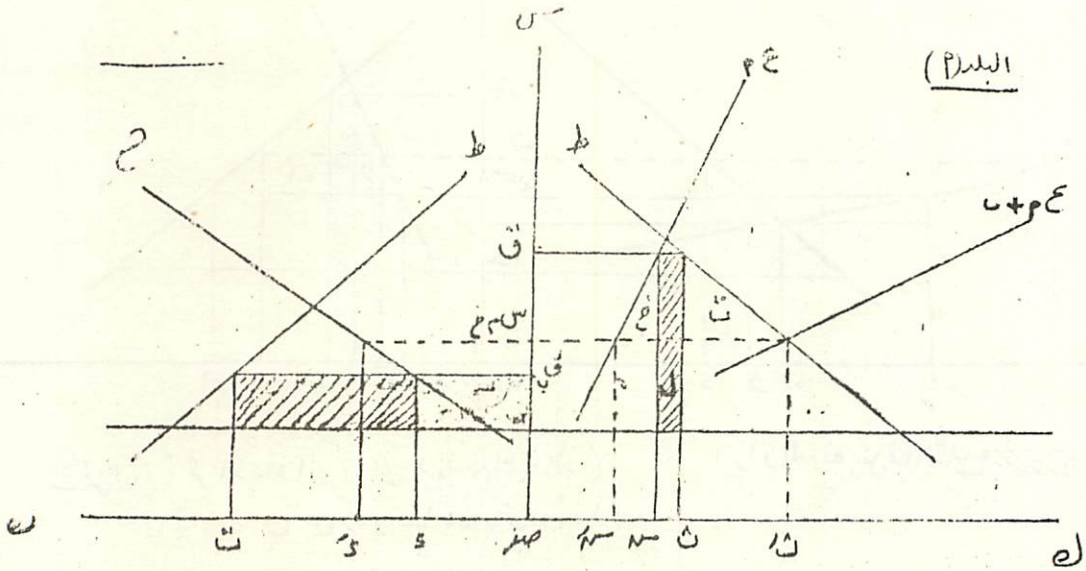

شكل (١٠) أثر منطقة التجارة الحرة على الدولتين (أ) ، (ب)
(حيث أ ، ب ليس لها مركز تنافسى)

ايراد الدوله قبل قيام التكامل

ايراد الدوله بعد قيام التكامل

منطقة التجارة الحره ولما كانت الدولة (ب) تستورد الكمية د ت قبل قيام الاتحاد فان مكاسبها ستزيد بعد الاتحاد فى شكل ايرادات للحكومة مثله فى المنطقة المظلله خفيفا ومن الناحية الاخرى تخسر الدولة (أ) ايرادات (تساوى المنطقة المظلله) وتعانى من تحول تجارة .. بينما يحدث لها خلق تجارة وزيادة فى الاستهلاك هذه الخسائر والمكاسب توزع بطريقة عادله بالاضافه الى زيادة الصادرات للدولة خارج منطقة التجارة .

اما اذا كونت الدولتين (أ) ، (ب) اتحاد جمركى (شكل ١١) فان وضع جدول العرض فى هذه الحالة يجعل ك غير مؤثره .. ولكنها تزيد عن حماية الدولة (ب) وتخفض من درجة الحماية بالدولة (أ) .. وتؤدى بذلك الى عدم وجود تجارة بين البلدين بعد قيام الاتحاد وهذه الحالة عاديه . وبالمقارنه بالآثار التى كانت موجوده فى ظل منطقة التجارة الحره فان الاتحاد الجمركى يظهر مره اخرى اقل افضليه (فالاثار الايجابية للدولة (أ)

تقابلها بل وتزيد عليها آثار سلبيه للدولة (ب) بينما يظهر صافى عائد من منطقة التجارة الحرة)

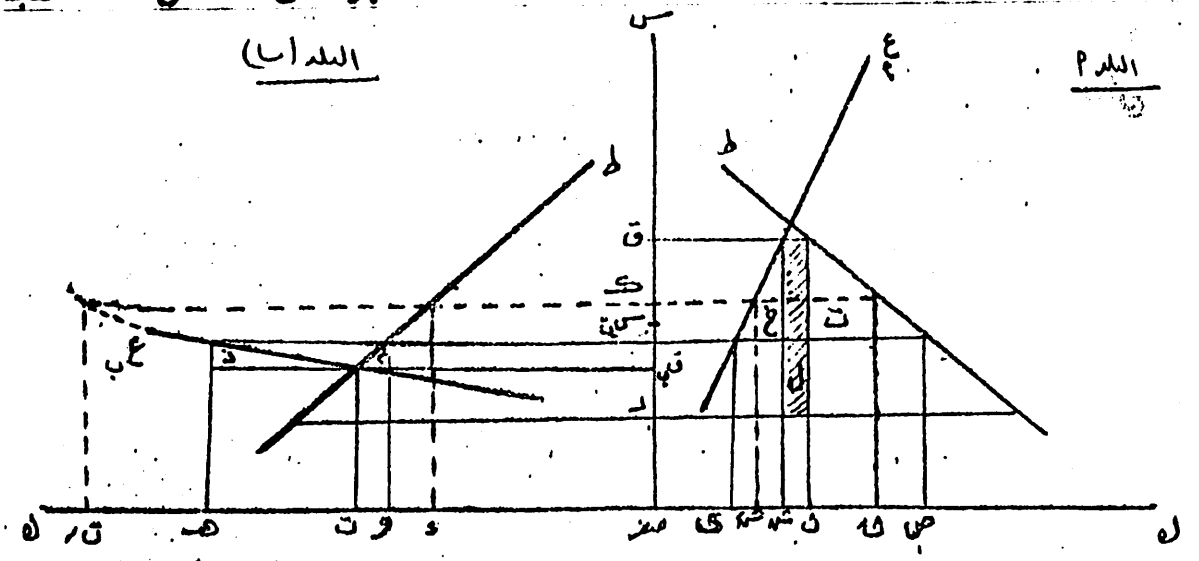

شكل (٧) أثر الاتحاد الجمركى على الدولتين (أ) ، (ب)
(حيث ب فى مركز تنافسى قوى نسبيا)

كذلك فان توزيع الفوائد والخسائر بين الدولتين غير متعادل .

الحالة الخامسة :

كلا الدولتين (أ) ، (ب) غير كفؤ نسبيا بالمقارنة بالمنتج العالمى الأقل تكلفة بينما طلب (أ) اما من مرونه كبيره أو حجمه كبير جدا .. وهذه تمثل حالة اسوء من الحالة (٤) حيث يكون الطلب فى الدولة (أ) غير متناسب مع عرض الدولة و (ب) وفى هذه الحالة يكون السعر التوازنى للدولة (أ) أقرب الى ق ص ق ب وأعلى من السعر ك والذى يمثل متوسط التعريفتين .. ولذا فانه بافتراض بقاء الاشياء على حالها فان الاتحاد الجمركى هو المفضل فى هذه الحاله .

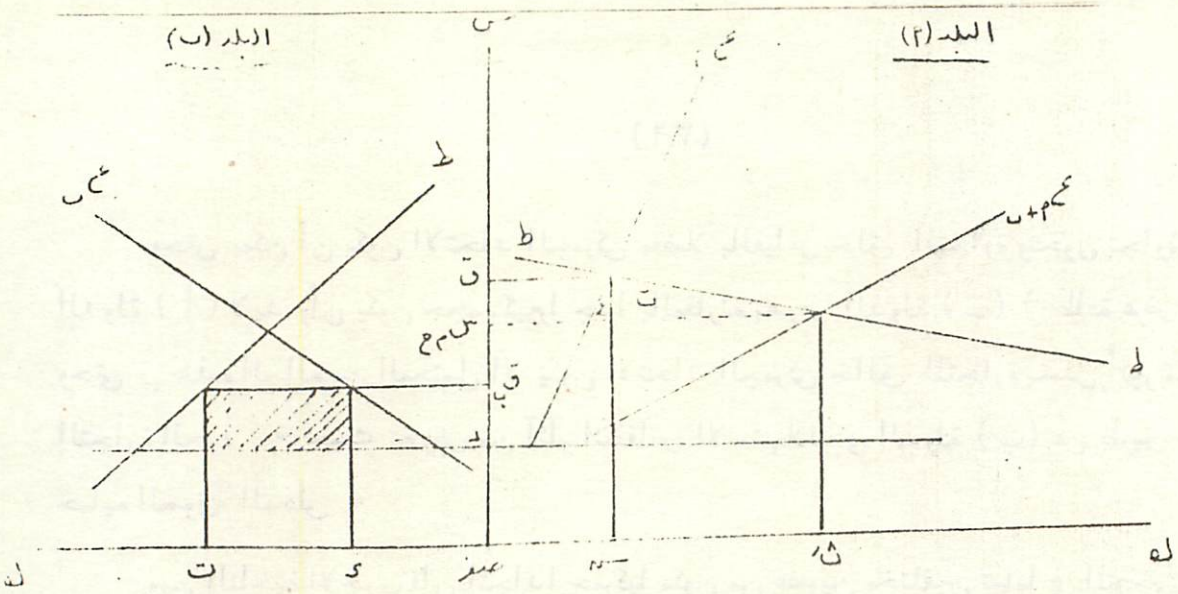

شكل (١٢) أثر المطمة الجمركية على الدولتين (أ) و (ب)
(حيث كلا الدولتين في وضع منافسة تامة)

إيرادات الدولة قبل التعاون

إيرادات الدولة بعد التعاون

فاذا كونت الدولتان (أ) ، (ب) اتحادا جمركيا (شكل ١٣) .

فاننا تكون بصدد حالة غريبة مرة أخرى .. وهى أن التعريفة المشتركة تقلل من درجة الحماية بالدولة (أ) وتزيد من درجة الحماية بالدولة (ب) ولكنها لاتؤدى الى تدفق التجارة بين (أ) ، (ب) وحتى يمكن قيام التجارة بينهما لابد وان يكون عرض الدولة (ب) اكثر انبساطا أو أكثر مرونة .. واذا صح ذلك فان العرض المشترك ع أ + ب سوف يقطع خط طلب الدولة (أ) عند نقطة أقل ارتفاعا .. وبذلك يخفض السعر فى س ع ح الى اقل من المتوسط ك .

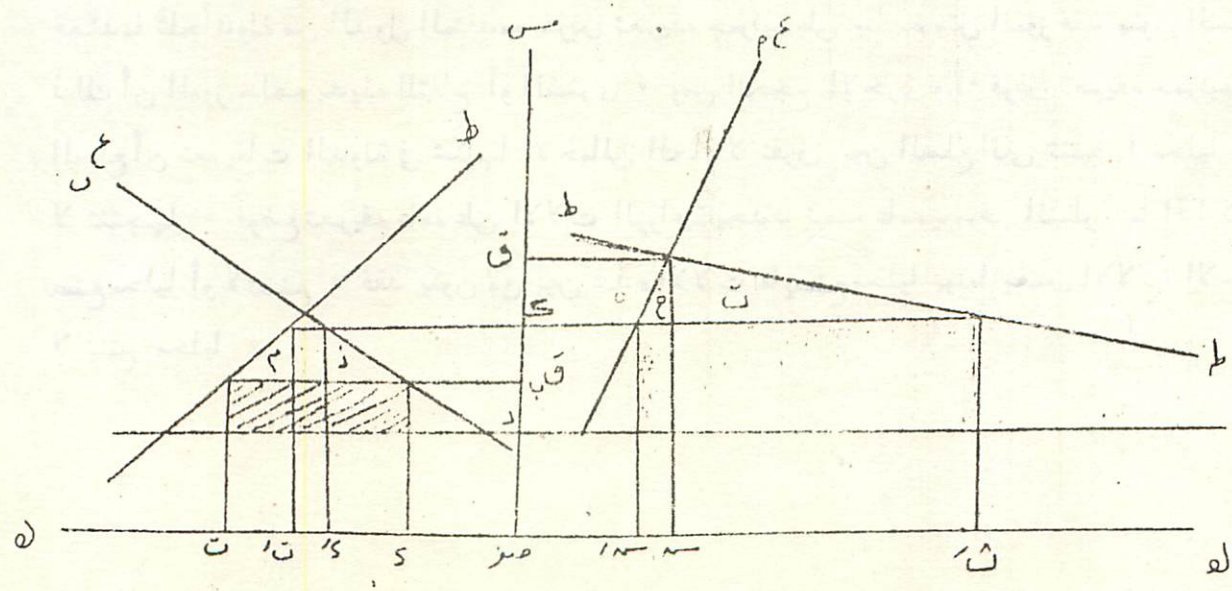

شكل (١٣) أثر الاتحاد الجمركى على كل من (أ) و (ب)
(حيث أ ، ب فى وضع منافسة تامة)

الإيرادات قبل التعاون

" بعد "

وحتى يمكن أن يكون الاتحاد الجمركى مفضلا بالقياس يخلق التجارة وتحول تجارة فان طلب الدولة (أ) لابد وأن يكون حجمه كبيرا جدا بالمقارنه بعرض الدولة (ب) (طاقة عرض (ب)) ٠ وحتى فى هذه الحالة من المحتمل الا يكون الاتحاد الجمركى خالق للتجارة بشكل أكبر من منطقة التجارة الحره ٠٠ حيث تعوض من آثار انخفاض الاستهلاك فى الدولة (ب) عن طريق زياده حمايه السوق المحلى ٠

ومن الناحية الاخرى فان اتحادا جمركيا مكون من عضوين مختلفين تماما فى الحجم (مثل السويد الـ EEC) يمكن أن يتبنى تعريفه موحده تساوى التعريفه التى كانت سائده فى الدولة ذات الحجم الأكبر ٠ فاذا حدث وكانت هذه التعريفه هى أعلى التعريفتين فان منطقة التجارة الحره تكون مفضله على الاتحاد الجمركى ٠

الحالة السادسة :

عندما تكون الدولة (ب) لها وضع تنافس قوى نسبيا ولكنها ليست بالمنتج العالمى الأقل تكلفه للسلعة س ٠ بينما الدولة (أ) تستهلك السلعة ولا تنتجها ٠ والحقيقة أن هذه الحالة تطابق حقيقة تدفق التجارة بين انجلترا والدول الصغيره من مجموعة الـ EFTA خلال الستينات ٠ وهى حالة محيره ذلك لانه تبين على الفرد أن يحاول تفسير السبب فى التجاء الدولة الى رفع التعريفة الجمركية على سلع لا تقوم بانتاجها وقد يبدوا ذلك ضروريا عندما تقوم دولة ما بزياد تعريفاتها الجمركية الحاميه لسلع لا تقوم بانتاجها اذا كانت هذه السلع بديله لسلع أخرى تنتجها وقود حمايتها فعندما تلجأ دولة من الدول المتقدمه بفرض تعريفه جمركيه على سلعة مثل الموز فقد يكون السبب وراء ذلك أن الموز سلعه بديله للتفاح أو الكمثرى ٠ ومن الحجج الاخرى وراء فرض تعريفه جمركية على السلع أن تعريفات الدولة فى شكلها الاجمالى العام لا تفرق بين السلع التى تنتجها محليا والتى لا تنتجها ٠ فوضع تعريفه عامه على الالات الزراعية يحدد نسبه عامه بصرف النظر عما اذا كانت تصنع محليا أو لا تصنع ٠ فقد يكون من بين هذه الالات ما يصنع محليا بينما بعض الالات الاخرى لا تنتج محليا ٠

التكامل الاقتصادى والدول النامية

والان وبعد أن استعرضنا التحليل النظرى للتكامل الاقتصادى وجب علينا التساؤل عن مدى ملائمة نظرية التكامل الاقتصادى بوصفها القائم لاقتصاديات الدول الناميـــة ٠٠ بمعنى كيف تستفيد الدول النامية من التكامل الاقتصادى؟ وغنى عن البيان أن تطور النظريـة الاساسيه للاتحادات الجمركية قد ساهم بشكل فعال فى توضيح آثار التكامل الاقتصادى ٠ ولذا كما ننتظر أن تسفر الدراسة التى قامت بها المنظمه العالمية UNCTAD فى عام ١٩٦٧ عـن التوسع فى التجارة والتكامل الاقتصادى بين الدول النامية عن نتائج محدده من التحليل النظرى فى هذا المجال ٠٠ ولكن الحقيقه أنه لم ترد أية اشارة بهذا الخصوص ومن الخطأ أن نستخلص من ذلك أن نتائج التحليل الاقتصادى وتطبيقاتها على نظرية التكامل لا تناسب الدول الناميـة لان التحليل الاقتصادى حسبما ورد فى دراسات الاسواق المشتركة وغيرها من صور التكامل انمـا يركز على مشاكل الرفاهية فى ظل مجموعة من الفروض الاستاتيكية التى تمكن المحلل من استخـدام ادوات التحليل المتاحه له ٠ ولكن هذا لا يعنى أن النتائج التى امكن الوصول اليها ليس لهـا علاقة بالنمو الاقتصادى أو الدول الناميه بصفه عامه ٠ لذلك فان المطلوب هو توجيه التحليـل النظرى للاتحادات الجمركية أو غيرها من صور التمييز الاقليمى بشكل اكبر الى دراسة الآثار الـتى تتركها على توجيه الاستثمارات فى البلاد الناميةمن أجل الانتاج المستقبل بدلا من قصر التحليـل على ما يترتب من تحول نماذج التجارة القائمة من آثار على الرفاهية ٠٠

وهناك سببان رئيسيان لذلك :ـ

١ـ أن اى خطه لانشاء اتحاد جمركى أو منطقة تجاره حره تأخذ فترة طويله نسبيا قبل أن تؤتـى ثمارها ـ ٠٠٠ ولذا فان نتائج انشاء اتحاد جمركى أو منطقة تجارة حره تظهر فى الاجـل الطويل ولعل أهم آثار التكامل هو ما يتعلق بتوقعات فرص الاسواق المستقبله بدلا مـن التغيرات التى تصيب نموذج التجارة الحالى نتيجة لرفع القيود بين دول التكامـل ٠٠ ولذا فان المهم هنا هو دراسة آثار الاستثمار على كل من التجارة والانتاج فى العشر سـنوات القادمه مثلا ومقارنتها بالوضع الذى كانت ستكون عليه لو لم يتم هذا التكامل ٠

٢ــ تمر البلاد النامية بتغيرات سريعه فى هيكل انتاجها وتجارتها وعاده ما تكون التجارة من دول التكامل ضئيله ولا يوجد صادرات صناعيه داخل دول التكامل أو مع العالم الخارجى ٠

وهناك بعض الدراسات التى تؤيد هذا الاتجاه[١] ففى أحد الدراسات عن ملائمة نظرية الاتحاد الجمركى للبلاد الناميه[٢] ترك كوبر وماسبل نظرية الاتحاد الجمركى فى شكلها التقليدى والتى تعتبر الزيادة فى الدخل نتيجة لزياده التخصص شئ مرغوب (حسن) بينما الآثار السلبيه على الدخل نتيجة لتحول التجارة شئ غير مرغوب (سيئ) وبدلا من ذلك اتخذوا مدخلا آخر لنظرية الاتحاد الجمركى يركز على المميزات التى يمكن أن يحصل عليها كل عضو من أعضاء الاتحاد نتيجة تصريف منتجاته ذات التكلفه الانتاجية المرتفعه ٠ وفى هذه الدراسة يقرر الكاتبان أن الدول الناميه قد تعطى وزنا كبيرا للتصنيع ٠٠ وفى سبيل ذلك تكون على استعداد للتضحيه بجزء من الدخل القومى المحقق فى سبيل تحقيق هذا الغرض ٠ أى أن التصنيع هدف للسياسة الاقتصادية والذى يمكن تحقيقه عن طريق فرض تعريفه جمركية ولذا فان التفرقه تكون هنا بين الكفايه النسبية لكل نظام من نظم التعريفات الجمركية المختلفه التى يتعين على هذه الدول اتباعها لتحقيق سياستها المنشوده ٠

فبانشاء التكامل يمكن لكل دولة أن تحمى سوقها المحلى بأقل تضحيه فى الدخل بالمقارنة بالحالات الاخرى للحماية ٠

والنتيجة التى يمكن أن نستخلصها من هذه الدراسات أنه ينبغى الاهتمام بتحليل آثار التكامل على :ــ

١ــ درجة الاسراع بمعدلات النمو فى الدول الناميه ٠٠٠ وفى هذا ينبغى مقارنة امكانيات النمو

---

(1) Mikesell, R.F."The theory of Common Markets as applied to Regional Arrangements among Developing Countries," in Harred, R, (ed), International Trade theory in a Developing World, Macmillan, London, and St. Martin's Press, New York. (1963).

(2) Cooper C.A. and Massell. B.F. "Towards a general theory of Customs Union for developing countries." Journal of Political Economy, Vol. 73, No. 5 pp. 461- 467. (1965).

المتاحه لكل دوله من الدول وتكلفه تحقيق هذا النمو قبل الانضمام الى التكامل وامكانيات النمو وتكاليفها بعد انضمامها لنوع من انواع التكامل ٠

٢ــ الاستثمارات المتوقعه فى المستقبل والانتاج المتوقع وفى هذا ينبغى النظر الى التكامل كجزء من سياسة عامه للتنميه ٠ أى أن التكامل لابد وأن يكون معرضا لعمليه التخطيط ذاتها ٠ وبعبارة أخرى فانه ينبغى النظر الى التكامل من الوجهه التخطيطية مع تطوير الاساليب التخطيطيه المناسبه لهذا الفرض ٠

٣ــ آثار السياسه الاقتصادية (التصنيع مثلا) على النمو الاقتصادى للدول الناميه ٠٠ وهل يؤدى التكامل الى تحقيق هذه الاغراض وأو ربما بتكاليف أقل ؟ ٠

وحتى يمكن تحديد امكانيات النمو وتكاليفها لدولة ما أو مجموعة من الدول فى غياب التكامل وفى حالة انضمامها مع دول أخرى فى أية صورة من صور التكامل ينبغى أجراء مثل هذا التحليل باستخدام خطة تنميه مبنيه على نموذج تخطيطى (١) وينتج عن تطبيق طريقة التخطيط المقترحه مجموعتين من خطط التنمية ٠٠٠ مجموعه تتكون من خطط للتنمية لكل دولة على حده قبل انضمامها لاى صوره من صور التكامل ٠ وخطة تنمية لمجموعة البلاد كوحده بعد اتخاذ القرار بتكوين صوره من صور التكامل بينهم ٠

وبأخذ اثار التكامل الاقتصادى (التى ذكرت سابقا) فى الاعتبار ، فان المتغيرات التى يمكن أن تلعب دور رئيسيا فى النماذج التخطيطة المقترحه للتكامل هى :ــ

١ــ نمو الدخل القومى ٠

٢ــ تطور العماله ٠

٣ــ نمو الانتاج الصناعى ٠

٤ــ مدى استغلال الموارد الاقتصادية النادره فى الانتاج والمواصلات ٠

٥ــ نمو الاستهلاك ٠

٦ــ نسب التبادل التجارى وميزان المدفوعات ٠

---

(١) Tin-bergen, J., Development Planning, World University Library, London, 1967.

٧ــ انتقال عوامل الانتاج ٠

٨ــ التحويلات المعوضه ٠

٩ــ كفاءة عوامل الانتاج نتيجة للتخصص ووفورات الحجم ٠

١٠ــ التعريفات الجمركية ٠

والنموذج المقترح هنا شبيه بذلك النموذج الذى قدمه تغرض عن نظام التخطيط على مراحل Planning - in Stages Scheme الذى وضع للتخطيط متوسط المدى وضخم اساسا من أجل الدول الناميه ٠

ويتكون هذا النموذج من ثلاثة مراحل اساسيه :ــ

١ــ المرحلة الشاملة ٠ Macro Phase

٢ــ المرحلة الوسطى أو القطاعية ٠ Middle or Sector phace

٣ــ المرحلة التفصيليه أو مرحلة المشروع ٠ Micro or project phase

<u>ففى المرحلة الشاملة :</u>

يحدد هدف لنمو الدخل القومى على ضوء امكانية المدخرات وفرض الحصول على رأسمال أجنبى والاثار على ميزان المدفوعات ٠٠٠ الخ ٠

<u>وفى المرحلة الوسطى (القطاعية) :</u>

تعالج مشكلة التوزيع القطاعى والاقليمى ــ وتحدد هذه المرحلة بصفه خاصه توسع الانتاج بواسطة القطاعات وبواسطة الاقاليم على ضوء النمو الذى حدد للدخل القومى فى المرحلة الأولى (الشاملة) ، والنمو المناظر فى الطلب المحلى (داخل الدولة) والميزه النسبيه للدولة بالمقارنة بالقطاعات الخارجية ، والتفاوت فى تكاليف الانتاج بين الاقاليم وتكاليف النقل داخل الدولة وبين الدولة والخارج ، واخيرا اهداف الدخل الاقليمى من بين أهداف السياسة الاقتصادية ٠

<u>وفى المرحلة التفضيليه (المشروع) :</u>

تتم عملية اختيار المشروعات طبقا للتوسع المستهدف وتوطن القطاعات التى تتبعها هذه المشروعات ٠ وعموما يتطلب الحصول على مثل هذه المعلومات التفصيليه فى المرحلة الأخيرة ، مراجعة نتائج المراحل السابقة ٠ مما يؤدى الى اعادة اجراءات الحل .Iterative Solution procedure

النموذج التخطيطى للتكامل الاقتصادى

النموذج المستخدم هنا نموذج بسيط يتبع ذلك النوع المستخدم فى حل مشاكل تخطيط المرحلة الوسطى (القطاعية) ٠٠ ويمكن تلخيصه بايجاز على النحو التالى :-

نموذج برمجه خطيه متعدد القطاعات يتبع اسلوب مشابه لجداول المدخلات والمخرجات وأحد الخصائص الهامة لهذا النوع من النموذج هى تمييزه بين ما يسمى بالقطاعات القومية وما يسمى بالقطاعات الدولية ٠ ومن أمثلة القطاعات القومية تلك القطاعات التى لا يمكن نقل منتجاتها دوليا مثل التشييد والخدمات ٠٠ ومن أمثلة القطاعات الدولية تلك القطاعات التى يتعامل فى منتجاتها دوليا ٠ مثل معظم السلع الزراعية والمنتجات الصناعية ٠

وسوف نقوم بصياغة هذا النموذج لاقتصاد مكون من ٤ قطاعات : القطاع الأول والثانى تمثل قطاعات قومية والقطاع الثالث والرابع تنتج سلعا دوليه ٠ كذلك سنفترض أن القطاعات ١ ، ٣ تنتج سلعا يمكن استخدامها لاغراض الاستثمار ٠

ويمكن التعبير عن هذا النموذج جبريا على النحو التالى :-

$$أ_{١١} س_{١} + ٠٠٠ + أ_{١٤} س_{٤} + جـ_{١} + ع_{١} = س_{١} \quad (١)$$

$$أ_{١٢} س_{١} + ٠٠٠ + أ_{٤٢} س_{٤} + جـ_{٢} = س_{٢} \quad (٢)$$

$$أ_{١٣} س_{١} + ٠٠٠ + أ_{٤٣} س_{٤} + جـ_{٣} + ع_{٣} + د_{٣} - م_{٣} = س_{٣} \quad (٣)$$

$$أ_{١٤} س_{١} + ٠٠٠ + أ_{٤٤} س_{٤} + جـ_{٤} + ٠٠٠ + د_{٤} - م_{٤} = س_{٤} \quad (٤)$$

$$أ_{١٠} س_{١} + ٠٠٠ + أ_{٤٠} س_{٤} = ص \quad (٥)$$

$$جـ_{١} = ل_{١} ص \quad (٦)$$

$$جـ_{٢} = ل_{٢} ص \quad (٧)$$

$$جـ_{٣} = ل_{٣} ص \quad (٨)$$

$$جـ_{٤} = ل_{٤} ص \quad (٩)$$

ص = خارجـى (١٠)

أدنى قيمة لـ هـ = $\sum_{ت=١}^{م}$ (ع$_{ن}^{-١}$ + ع$_{ت}^{-٣}$) (١١)

بشرط أن قيمة جميع المتغيرات صفـــر (١٢)

وحيث

س$_{ن}$ = الزيادة فى انتاج القطاع ن خلال فترة الخطة (ن = ١ ، ٠ ، ٤) .

ج$_{ن}$ = الزيادة فى استهلاك السلعة ن خلال فترة الخطة (ن = ١ ، ٠٠٠ ، ٤) .

ع$_{ن}$ = الزيادة فى طلب سلع الاستثمار من النوع ن خلال فترة الخطة (ن = ١ ، ٠٠٠ ، ٣) .

ع$_{ت}^{ن}$ = مستوى الاستثمار بافتراض شكل السلعة ن (ن = أ ، ٣ و ت = ١ ، ٠٠٠ ،) .

د$_{ن}$ = الزيادة فى صادرات السلعة ن خلال فترة الخطة (ن = ٣ ، ٤) .

م$_{ن}$ = الزيادة فى واردات السلعة ن خلال فترة الخطة (ن = ٣ ، ٤) .

ص = الزيادة فى الدخل خلال فترة الخطة

ة = طول فترة الخطة بالسنوات .

أ$_{ن ن}$ = معاملات المدخلات والمخرجات .

أ$_{٠ن}$ = (١ ـ $\sum_{ن=١}^{٤}$ أ$_{ن-ن}$) معاملات القيمة المضافة للقطاع ن (ن = ١ ، ٠٠٠ ، ٤) .

ل$_{ن}$ = الميل الحدى للاستهلاك (ن = ١ ، ٠٠٠ ، ٤) .

هـ = قيمة دالة الهدف .

المعادلات من (١) الى (٤) معادلات توازنية يتساوى فيها الزيادة فى طلب كل قطاع من المعروض خلال سنوات الخطة .

وتعرف المعادلة (٥) هدف زيادة الدخل الذى يتحدد خارجيا فى المعادلة (١٠) أما المعادلات (٦) الى (٩) تعبر ضمنيا عن دوال استهلاك وتصور المعادلة (١١) صياغـــة الهدف الرئيسى للسياسة الاقتصادية : وهو الوصول بالانفاق الاستثمارى الى أقل مستوى ممكـــن خلال فترة الخطة . وأخيرا تعبر المعادلة (١٢) عن شروط اللاسلبيه فى المتغيرات التى تدخـل فى النموذج الخطى .

ويمكن بواسطة هذا النموذج تحديد الزيادة فى الانتاج خلال فترة الخطة والتى تعتبر زيادة مثلى طبقا لمعيار دالة الهدف وعموما تظهر النتيجة زياده فى انتاج القطاعات القومية وفى احد القطاعات الدوليه • ولذا يحصل على سلع القطاعات الدولية التى لا تظهر فى الحل الأمثل للنموذج عن طريق الاستيراد وذلك لتغطية الزيادة فى الطلب النهائى والوسيط • وطبيعيا ان يركز مثل هذا النموذج على التخصص ••• فاذا بدت هذه النتيجة غير واقعية يمكن وضع حد أعلى للانتاج أو التصدير من السلع التى لا تجد الدولة بديلا عن ذلك غير المتخصص فى انتاجها كليه (١) وتحقق هذه الزيادات فى الانتاج هدف الزيادة فى الدخل المطلوب •

وهناك جانبان آخران لهذا النوع من النماذج ينبغى الاشارة اليهما :-

١- يحدد الفائض أو العجز فى الحساب الجارى لميزان المدفوعات داخليا يأخذ الفرق بين الواردات والصادرات المحققه ويفترض ذلك أن حدوث أى عجز يمول عادة عن طريق الواردات الرأسمالية فاذا لم يصح ذلك فانه يمكن اضافة قيد على هذا النموذج حول الحد الاعلى المسموح به للعجز •

٢- يمكن اضافة اهداف اخرى للسياسة الاقتصادية (مثل وضع معدل معين لنمو الانتاج الصناعى) الى النموذج كهدف من أهداف زيادة الدخل بالنسبة لقطاع الصناعة وبالرغم من أن مثل هذا النموذج يتوفر له قدر من المرونة الا أنه ينبغى التحوط من محاذير اضافة اهداف اقتصادية •

ويمكن أن يقال أن صياغة النموذج بالشكل المعروض سابقا لا يزال غير كامل • ذلك لان متغيرات الاستثمار تظهر فى معادلات التوازن وفى دالة الهدف ويتطلب الامر تحويلها الى صيغ فى متغيرات الانتاج • ولذا سوف يعالج هنا متغيرات الاستثمار $ع^{1}$ ، $ع^{3}$ والتى تظهر فى معادلات التوازن (١) ، (٢) على التوالى • وتمثل المتغيرات $ع^{1}$ ، $ع^{3}$ الزيادة فى الطلب على السلع الاستثمارية من النوع ١ ، ٣ على التوالى • وعاده ما نفترض فى النظرية الاقتصادية وجود علاقة بين مستوى اجمالى

---

(١) Correllisse and Versluis, " The semi-input - output method under upper bounds" in Bos: H.C.(ed) 1969, Towerd Balanced International Growth, assays presented to J. Tinborgen, North-Holland publishing Company Amsterdam. London.
- Minnes, Tinbergen, and Waardenburg the Element of space in Development planning North Holland publishing company Amesterdam, London (1969).

الاستثمار والزيادة فى الانتاج[1] وبافتراض عدم وجود فترة ابطاء بين الاستثمار والزيادة فى الانتاج يمكن وضع هذه العلاقة فى النموذج على النحو التالى ٠

$$ت_{ة} = ١ \; ع_{ت}^{١} = ك_{١١} \; س^{١} + ٠٠٠ + ك_{١٤} \; س^{٤}$$

$$و \quad ت = ١ \; ع_{ت}^{-٣} = ك_{١٣} \; س^{١} + ٠٠٠ + ك_{٤٣} \; س^{٤}$$

حيث تمثل المعاملات $ك_{ن}$ (ن = ١ ، ٣) (ن = ١ ، ٠٠٠ ، ٤) معاملات رأس المال الجزئية partial incremental c/O ratios وبالتعريف فان $ع^{١}$ ، $ع^{٣}$ تساوى ($ع_{ة}^{-١} - ع_{صفر}^{-١}$) ، ($ع_{ة}^{-٣} - ع_{صفر}^{-٣}$) على التوالى حيث تمثل $ع_{صفر}^{-١}$ ، $ع_{صفر}^{-٣}$ مستوى الطلب على سلع الاستثمار من النوع ١ ، والنوع ٢ على التوالى فى سنة الاساس لفترة الخطة وبعد احلال التعريفات الاخيره فى معادلات التوازن (١) ، (٣) يبقى امامنا مشكلة ايجاد العلاقة بين $ع_{ة}^{-١}$ و $ع_{ة}^{-٣}$ على التوالى أى مستوى الاستثمار فى السنه المستهدفه لفترة الخطة والزيادة فى الانتاج $س_{ن}$ ٠

ويمكن أيجاد مثل هذه العلاقة فقط بافتراض مجرى زمنى معين (خلال فترة الخطة) للاستثمار أو الانتاج ٠ وهناك أربعة طرق ممكنه لاجراء ذلك ٠ فى الاولى والثانية منها يمكن افتراض أن الزيادة فى الانتاج خلال سنوات الخطة تتبع متواليه عدديه أو هندسية ٠ وفى الثالثة والرابعة يفترض أن الاستثمار ينمو خلال فترة الخطة كذلك بمتوالية عددية أو هندسية ٠ وكل من هذه الفروض الاربعة يقودها الى علاقات مختلفة بين الاستثمارات فى السنة المستهدفه للخطة من ناحية والزيادة فى الانتاج خلال نفس الفترة من ناحية أخرى كذلك فان الاربعة فروض حول المجرى الزمنى للمتغير الاخر فى العلاقة أى الزيادة فى الانتاج أو الاستثمار فمثلا افتراضنا للزيادة فى الانتاج بمتواليه عددية يتضمن أن مستوى الاستثمار يزيد فى السنة الأولى من سنوات الخطة ويظل بعد ذلك ثابتا حتى السنة المستهدفه للخطة ٠ ويلخص الجدول التالى الاربعة فروض ، وآثارهم ٠

1- United Nations, Economic commission for Europe: Some Factors in Economic growth in Europe During the 1950's, United Natious, Geneva (1964).

تعرض المجرى الزمني	الصلة بين الاستثمار في السنه المستهدفه والزياده في الانتاج	المجرى الزمني الضمني للمتغير الاخير
١ ـ الانتاج متواليه عدديه	$\bar{ع}_{ن} = \frac{١}{ة} \bar{ك}_{ن} \bar{س}_{ن}$	$\bar{ع}_{ن} = \bar{ع}_{ن} - \bar{ع}_{ن}$ $\bar{ع}_{ت} = \bar{ع}_{ن}$ (ت = ٢٠٠٢ ، ة)
٢ ـ الانتاج متواليه هندسيه	$\bar{ع}_{ن} = \frac{س_{ن}(١+س_{ن})^{ة-١}}{(١+س_{ن})^{ة}-١} \times \bar{ك}_{ن} \bar{س}_{ن}$	$ع_{ن} = ع_{ن-١} + س_{ن}$ صفر ت = ١ $ع_{ت} = ع_{ن-١}(١+س_{ن})^{ت-١}$
٣ ـ الاستثمار متواليه عدديه	$\bar{ع}_{ن} = \frac{٢}{ن} \times \bar{ك}_{ن} \bar{س}_{ن} \frac{ة-١}{ة+١} \bar{ع}_{ن}$ صفر	$س_{ت} = س_{ن} + ت(س_{ن} - س_{ن})$ صفر ١ صفر
٤ ـ الاستثمار متواليه هندسيه	$\bar{ع}_{ن} = \frac{(١+و_{ن})^{ت-١} \times و_{ن}}{(١+و_{ن})^{ة}-١} \times \bar{ك}_{ن} \bar{س}_{ن}$	$س_{ت} = (١-و_{ن})^{ت} س_{ن}$ صفر

حيث

$ع_{ت}^{-ن}$ = الطلب على السلع الاستثماريه من النوع ن فى السنة ت (ت = صفر ، ٠٠ ، ة)

$ع_{ن}$ = الزيادة فى الطلب على السلع الاستثماريه من النوع من خلال فترة الخطـــــة ٠

$س_{ت}^{ن}$ = الزيادة فى انتاج القطاع ن فى السنة ت (ت = صفر ، ٠٠٠ ، ة) ٠

$س_{ن}^{-}$ = الزيادة فى انتاج القطاع ن- خلال فترة الخطة ٠

$ك_{ن\ ن}^{-}$ = معامل رأس المال الجزئى الحدى

partial incremental c/O ratio

$س_{ن}$ = التغيرات النسبيه السنوية فى انتاج القطاع من خلال فترة الخطة ٠

$و_{ن}$ = التغيرات النسبيه السنوية فى الطلب على السلع الاستثماريه من النوع ن خـلال فترة الخطة ٠

ويقل استخدام الفروض ٢ ، ٤ حيث ينمو الانتاج أو الاستثمار بمعدل ثابت خلال فـــترة الخطة ذلك لان العلاقة من الاستثمار فى السنة المستهدفه للخطة والزيادة فى الانتاج خلال فترة الخطة يعبر عنهم بالمعاملات $س_{ن}$ ، $و_{ن}$ أى معدل النمو فى الانتاج أو الاستثمار ٠ ويتحدد معدل النمو الاخير بنتيجة النموذج بينما يمكن تطبيق العلاقة المطلوبه باستخدام طريقة بتلـــور Taylor expansion مثلا ، معتمدين على تقديرات لكل من $س_{ن}$ ، $و_{ن}$ ثم تطبيق تحليـل حساسية Sensitivity analysis

وتجدر الاشارة هنا أن الفرض الثالث يعرف بفرض صاندى Sandee assumption[1] وحتى يمكن توصى البساطه سوف نفترض هنا أن الانتاج يزيد سنويا بنفس المقدار خلال سنوات الخطة ٠ وبالتعويض عن تلك العلاقة التى تربط بين مستوى الاستثمار فى السنة المستهدفه للخطة والزيادة فى الانتاج فى معادلات التوازن (١) ، (٣) تحصل على العلاقات التاليـة :

$$أ_{١٣}س_{١} + ٠٠٠ + أ_{١٤}س_{٤} + جـ_{١} + \frac{١}{ة}\sum_{١}^{٤} ك_{١ن}س_{ن} = س_{١} + ع_{صفر}^{-١} \quad (-١)$$

---

(١) Sandee,J. Ademonstration planning Model for India, Asia publishing House, Bombay, London, New York.

$$أ_{٣١} س_١ + \cdots + أ_{٣٤} س_٤ + جـ_٣ + \frac{١}{ة} \sum_{ن=١}^{٤} ك_{٣ن} س_ن + د_٣ - م_٣ = س_٣ + ع_{٣-صفر} \quad (٣-)$$

وننتقل الان الى مناقشة متغيرات الاستثمار حسبما تظهر فى دالة الهدف (١١) ولقد وضعت صياغة دالة الهدف هذه بحيث تدنى Minimize النفقات الاستثمارية التى تقابل الزيادة فى الانتاج المطلوب لتحقيق هدف زيادة الدخل ٠ وبافتراض لا نهائية عمر السلع الرأسمالية يمكن كتابة دالة الهدف فى صورة بسيطة على النحو التالى :-

$$\text{أدنى قيمة لـ هـ} = \sum_{ن=١}^{٤} ك_{١ن} - س_ن + \sum_{ن=١}^{٤} ك_{٣ن} - س_ن \quad (١١-)$$

حيث تمثل المعاملات $ك_{١ن-}$ ، $ك_{٣ن-}$ معاملات رأس المال الحديه - الجزئيه ٠٠

Partial incremental capital output ratios ...

وجدير بالاشارة أنه يمكن الاستغناء عن فرض لا نهاية عمر السلع الرأسمالية واظهار النتائج المترتبه على التنازل عن هذا الفرض ٠٠ ولكننا لن نقوم هنا بهذا الاجراء مؤجلين هذه الخطوه الى مناسبه أخرى ٠

والسؤال المطروح الان يبحث عن النتائج الضمنيه المترتبه على تدنيه النفقات الاستثمارية وحتى يمكن تحديد هذه النتائج سوف نقوم بجمع المعادلات (١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) ، (٥) لنحصل على العلاقة الاتية :-

$$\frac{١}{ة} \left(\sum_{ن=١}^{٤} ك_{١ن-} س_ن + \sum_{ن=١}^{٤} ك_{٣ن-} س_ن \right) + \left(د_ن - م_{٣ر٤-١ن} \right)$$

$$= ص_{ن-} \quad جـ_ن + ع_{١-صفر} + ع_{٣-صفر} \quad (١=)$$

ويلاحظ أن كل هذه العناصر الموجوده بالطرف الايمن للمعادله (١=) لم تحدد داخل النموذج الذى عرضناه فى المعادلات (١ - ١٢) ولكن يمكن اعتبارها محدده خارجيا exogenously determined كذلك افترضنا فى دوال الاستهلاك (٦ - ٩) أن الاستهلاك داله فى الدخل والذى يتحدد بدوره خارجيا عن طريق المعادله (١٠) واعتبرت

$ع_{-١}$ ، $ع_{صفر}^{-٣}$ ثوابت . وحيث أن الطرف الايمن للمعادله (١ =) ثابت فان تدنيه العنصر الاول المحصور بين قوسين فى الطرف الايسر لنفس المعادلة يتضمن تعظيم التغير الموجب فى الحساب الجارى لميزان المدفوعات

$$\text{ن}^{-} = ٣ر٤ \text{ د ن}^{-} - \text{ن}^{-} = ٣ر٤ \text{ن}^{-}_{١}$$

وعلينا أن نتذكر اننا نعظم التغير الموجب الاخير فى ظل هدف زياده الدخل والميل الحدى للادخار للدولة محل البحث وبعباره أخرى فاننا نحصل على أفضل ما يمكن الوصول اليه من فائض أو عجز فى ميزان المدفوعات والتى تتوائم من الهدف المحدد لزياده الدخل والميل الحد للاستهلاك ويمكن توضيح استنتاجات دالة الاستهلاك بطريقة أخرى . وحتى يمكن تبسيط العرض سوف نفترض أن الاقتصاد يتكون من قطاع واحد ويظهر النموذج على النحو التالى .

س	د	م	
أ			— ص
١	—١	١	= الطلب
ك			حد أدنى

وبضرب قيد الطلب فى ك ثم طرحه من دالة الهدف تحصل على النموذج الاتى :-

س	د	م	
أ			— ص
١	—١	١	= الطلب
ك	—ك	١	حد أدنى

وبعبارة أخرى ، فان دالة الهدف الاصليه تعادل تدنية ك (د — م) بمعنى تدنية تكاليف " فى صورة الانفاق الاستثمارى " احداث تغير فى الحساب الجارى لميزان المدفوعات وترتفع هذه التكاليف كلما زاد مستوى الصادرات حيث تتضمن هذه انتاج مع السلع . وفى حالة الواردات تخفض التكاليف . كذلك على ضوء هدف زيادة الدخل والميل الحدى للاستهلاك يمكن

الحصول على أفضل تغير موجب ممكن فى الحساب الجارى لميزان المدفوعات ٠

وأخيرا نود أن تلفت نظر القارئ الى صياغة أخرى لهذا النوع من نماذج التخطيط المعروضة فى هذه المذكره فعندما ننظر الى المعادله (١ =) فاننا ندرك على الفور انه يمكن ان نحدد مسبقا الميزان ($\bar{ن}$ = ٣ر٤ $\bar{دن}$ − $\bar{ن}$ = ٣ر٤ $\bar{م_ن}$) ونلغى دوال الاستهلاك (٦ ــ ٩) ضمنيا ٠ وفى هذه الحاله يمكننا أن نرى لسهولة أن الغرض من تدنيه الانفاق الاستثمارى يتضمن تعظيم الزيادة فى الاستهلاك خلال فترة الخطة وذلك فى ضوء هدف الزياده فى الدخل وقيود ميزان المدفوعات ٠

وثمه جانب اخر من الجوانب الهامه لنموذج التخطيط متوسط المدى نود أن نشير اليها أخيرا قبل أن نختتم الحديث عن هذا النوع من النماذج ٠ وهى ما يتعلق بتدفقا التجارة $\bar{دن}$ ، $\bar{م_ن}$ ٠ ففى الحل الامثل لهذا النوع من النماذج الذى تناقشة الان ، أى بدون التعرض لتكاليف النقل صراحه ، فاننا لا نتعرض لتدفقات التجارة ذاتها ولكننا نعرض فقط الموازين $\bar{دن} - \bar{م_ن}$ لكل قطاع ٠ وتمثل هذه الناحيه قصورا يجب معالجته بضم تكاليف النقل صراحة لهذا النموذج ولذلك لانه :

١ ــ من المستحيل ايجاد القيم المتوقعه لتدفقات التجاره فى السنه المستهدفه بالخطة بالاعتماد على القيم المعطاه لتدفقات التجاره فى سنه الاساس وموازين التجاره المحسوبه خلال فترة الخطة ٠ ويمكن فقط حساب ميزان الصادرات والواردات لكل قطاع فى السنه المستهدفه للخطة ولكن اذا زاد هذا الميزان عن الميزان المناظر له فى سنة الاساس فقد يعنى ذلك أن زياده فى الصادرات أو نقص فى الواردات أو خليط من الاثنين معا ٠ كذلك اذا كان قل الميزان فى السنة المستهدف للخطة عن الميزان المقابل فى سنه الاساس فقد يحدث ذلك من جزاء هبوط الصادرات أو زيادة فى الواردات أو خليط من كلا الاثنين معا ٠

٢ ــ ووضع حدود عليا لقيم متغيرات الصادرات كوسيله فعاله لتجنب التمادى فى التخصص لا تحدث أثارها مباشرة مثلما يحدث فى حالة تكاليف النقل ٠ اذا يمكن فقط وضع حدود عليا لموازين التجارة القطاعيه بدلا من تدفقات تجارة الصادرات ذاتها ٠ ولكن مثل هذا الميزان وهو نتيجة للعديد من التوليفات الممكنه من تدفقات تجارة الصادرات والواردات يجعل من الصعب وضع حدود فعاله على تدفقات الصادرات والواردات ذاتها ٠

٣ـ وأخيرا تضع بعض الملاحظات حول كيفيه صياغة معادلات للتوازن للقطاعات القوميـــة والقطاعات الدولية • فهناك مجموعتين من متغيرات الانتاج والاستهلاك ••• يشـــير أحدهما الى قيم سنه الاساس بينما يشير الاخر الى زيادة خلال سنوات الخطة • وهنـاك مجموعة تشمل متغيرات الاستثمار والتجارة وتشير الاخيره الى القيم المطلقة فى الســـنة المستهدفه للخطة وتظهر معادله التوازن فى شكلها العام (بالنسبه للقطاع الدولي ن) على النحو التالى :ـ

$$\text{ن}_{-} = \text{أ}_{\text{ن ن}} \text{س}_{\text{ن}}^{-} + \text{جـ}_{\text{ن}} + \text{ع}_{\text{ة}}^{-}{}_{\text{ن}} + \text{د}_{\text{ة}}^{-}{}_{\text{ن}} + \text{م}_{\text{ة}}^{-}{}_{\text{ن}} + \text{س}_{\text{صفر}}^{-}{}_{\text{ن}} + \text{س}_{\text{ن}} - \text{جـ}_{\text{صفر}}^{-}{}_{\text{ن}} - \text{د}_{\text{صفر}}^{-}{}_{\text{ن}}$$

(١ =)

حيث س = الزيادة فى الانتاج خلال فترة الخطة •

$\text{س}_{\text{صفر}}^{-}$ = مستوى الانتاج فى سنة الاساس للخطة •

جـ = الزيادة فى الاستهلاك خلال فترة الخطة •

$\text{جـ}_{\text{صفر}}^{-}$ = مستوى الاستهلاك فى سنة الاساس للخطة •

$\text{د}_{\text{صفر}}^{-}$ = مستوى الطلب الوسيط فى سنة الاساس للخطة •

$\text{د}_{\text{ة}}^{-}$ = مستوى الصادرات فى أخر سنة للخطة •

$\text{م}_{\text{ة}}^{-}$ = مستوى الواردات فى أخـر سنة للخطة •

$\text{ع}_{\text{ة}}^{-}$ = الطلب على السلع الاستثماريه فى أخر سنه للخطة •

$\text{أ}_{\text{ن ن}}$ = المعادلات الفنيه للمدخلات والمخرجات •

وتعتبر هذه الصيغة من أكثر الصيغ قبولا للنماذج التى تحتوى على نفقات النقل بشكل صريح • فالنماذج التى تستخدمها هنا ليس لها أية أفضليه على غيرها لمن الصيغ التى تتغير خلال ســـنوات الخطة باستثناء متغير الاستثمار ع والذى يستبدل بـ $\text{ع}_{\text{ة}}^{-} - \text{ع}_{\text{صفر}}^{-}$ • وبالنسبة للنماذج الـــتى استخدمناها هنا فان كلا الصفتين تعطيان للقطاعات الدولية مجموعـــة من الموازين القطاعية بـــين الصادرات والواردات •

والحقيقة أنه يمكن التحقق من صحة هذه النماذج باجراء اختبار رقمى لها كذلك يمكن تطويرها لتأخذ فى اعتبارها تكاليف النقل صراحة وتحتوى على التعريفات الجمركية وتسمح لمتغيرات العماله والانتاج الصناعى بالتغير لتعكس النمو فى هذه المتغيرات خلال سنوات الخطة ولكننا سوف نكتفى هنا بهذا القدر تاركين المجال لتطوير هذه النماذج والتحقق من تطبيقاتها العمليه لفرص أخرى .

1- ARNOT,S.W. (1968),"On Discriminatory Versus Non - Breferential Tariff policies" Economic Journal, Vol. 78. December 1968.PP. 971 - 979.

2- ARNDT,S.W. (1969),"Customs Union and the theory of tariffs,"American Economic review, Vol. 59, No, 1, PP. 108 - 118 .

3- BATASSA,B. (1961), The theory of Economic Integration, Allen and Unwin, london.

4- BATASSA,B. (1967),"Trade Creation and trade Diversion in the European Common Market, "Economic Journal, Vol. 77, March 1967, PP. 1-21.

5- BGAGAWATI, J. (1965), "the pure theory of International trade: A Survey", in surveys of Economic theory, Vol. 11, Macmillon, london, Melbourns, toronto, and st. Martin;s press, New York.

6- BTRD,R." The need for regional policy in a Commion Market," Scottish Jou - rnal of Political Economy . Vol . 12, November 1965, PP. 225-242

7- CARNOY,M. (1970), "A welfore analysis of latin American Economic Union: Six industry Studies," Journal of political Economy, Vol. 78, No. 4, Port 1, PP. 626- 654

8- CHENERY,H.B. and CLARK, P.F.(1959): Interindustry Economics, John Wiley and Sons, New York.

9- COOPER, C.A. and Massell,B.F. (1965 -1)," A new look at customs Union theory, "Economic Journal, Vol. 75, December 1965 PP. 742 - 747.

10- Cooper, C.A. and Massell, B.F.(1965 -2), " Towards a general theory of Customs Unions for developing countries, "Journal of political Economy, Vol. 73, No.5, PP. 461 - 476.

11- CORDEN,W.M.(1972), Economies of Scake and Customs Union theory,"Journal of political Economy, Vol. 80 No.3 port1, PP. 465 -475.

12- CORNELLSSE, P.A. and VERSLUIS,J.(1969), " the semi - input- Output method under Upper bounds", in Bos , H.C.(ed.), 1969. Towards Balanced international growth Essays presented to J. Tinbergen, North-holl and publishing company, Amsterdam, London.

13- D. Ell,S. (1966), A latin American Common Market? OXFord University Press, London, Toronto.

14- DENISON, E.F. (1967), Why Growth Rates Differ, The Brookings institution, Washington, D.C.

15- DORFMAN,R., SAMUELSON,P.A., and Solow, R.M. (1958), Linear Programming and Economic Analysis, Mcgraw Hill Book Co., New York.

16- CEHRELS,F. (1956)," Customs Union From a Single Cuntry Viewpoint", Review of Economic Studies, Vol. 42, Nol, PP.61-64.

17- HALDI,J. and WHITCOMB,D. (1967), " Economies of Scale in Industrial Plants," Journal of political Economy. Vol. 75,No.4, part 1, PP. 373-385.

18- HAZLEWOOD,A.(1966)" the Shiftability of industry and the measurement of gains and lossrs in the East African common Market,"Bulletin of the oxford University Institute of Economics and Statistics, Vol. 28. Mo? 22. PP. 63 - 72.

19- ISARD,W. (1960), Methods of Regional Analysis: on Introduction to Regi - onal Science, the M.I.T. Press, Cambridge, Massachusetts, and London, England.

20- JOHNSON, H.G.(1957), " the criteria of economic Advantage," Bulletin of the Oxford University of statisties, Vol,19. No .1, PP. 33- 39 .

21- JOHNSON, H.G. (1958), "the gains from freer trade with Europeran estimate", Manchester Scool of Economic and Sicial Studies, Vol. 26,NO. 3, PP. 247-255.

22- JOHNSON,H.G. (1965),"An economic theory of protectionism, taiiff bargaining, and the formation of customs unions," Journal of political Economy, Vol. 73, No. PP. 256- 283.

23- KAHNERT, E., RICHARDS,P., Stoutjesduk,E., THOMOPOULOS, P. (1969), Economic Integration among Developing Cuntries, Develop - ment Centre O.E.C.D., Paris.

24- KEMP,M.C. (1969), A contribution to the ceneral Equilibrium theory of prefe- rential trading, North - Holland Publishing company, Amsterdam, London.

25- KENDRICK,D.A. (1967), Programming Investment in the process Industries. An Approach to Sectoral Planning, The M M.I.T. Press, Cambridge, Massachusetts, and London, England.

26- LEONTIEF,W. et al.,(1953), Studies in the Structure of the American Economy, Oxford University press, New York.

27- LIPSEY, R.G. (1960), "the theory of Customs Unions" A G Greneral Survey, "Economic Journal, Vol. 70, September 1960, PP. 496- 513.

28- LIPSEY,R.G (1970), The theory of Custome Unions" A General Equilibrium Anal- ysis Weidenfeld and Nicolson, London.

29- MAKOWER,H. and MORTON.G.(1953), "A Contribution towards a theory of Customs Unious, Economic Journal, Vol. 63, March 1953, PP.33-49.

30- MEAD,D.C.(1968), " The Distribution of Cains in custom Unions between Developing Countries, "Kyklos. Vol. 21, fasc. 4, PP. 713-754.

31- MEADE,J.(1956) The theory of Customs Unions, North - Holland Publishing Company. Amsterdam.

32- MENNES,L.B.M., TINBERGEN,J., WAARDENBURG,J.G. (1969), The Element of Space in Development Planning, North Holland Publishing Compqny, Amsterdam, London.

33- MIKESELL,R.F. (1963)," The theory of Common Markets as Applied to Regional Arrangements among Developing Countries, " in HARROD, R.(ed), International Trade theory in a Developing World, Macmillan, London, and St. Martin's Press. New York.

34- MYCIELSKI,J., REY,K. and TRZECIAKOWSKI,W.(1963),"Decomposition and Opti - mization of Short - run Planning in a Planned Economy", in BARNA. T.(ed), Structural Interdependence and Economic Development, Macmillan, London.

35- MYCIELSKI,J.(1967),"A Model for Regional Harmonization of National Developme- nt Plans". Economic Bulletin for Asia and Far East, Vol. 28, No. 2.

36- MUNDELL,R.A.(1964)," Tariff preferences and terms of trade, The Manchester School of Economic and Social Studies, Vol. 32, No. 1, PP.1-13.

37- NEWIYN,W. (1965), " Gains and losses in the East African Common Market, Yorkshire Bulletin of Economic and Social Research, Vol. 17, No. 2,PP. 130-138.

38- PRATTEN .C.F. (1971), Economies of Scale in Manufacturing Industry, Unive - rsity of Cambridge, Department of Applied Economies, Occasional Papers:28. Cambridge University Press, Cambridge.

39- PRONK,J.P. amd SCHREUEL,E.J. (1969)," Some reflections on the effectivenss of projext versus plan aid, in Bos, H.C.(ed). 1969, Towards Balanced International Growth. Essays presented to J. tonbergen, North Holland Publishing Company, Amsterdam. London.

40- ROBSON,P. (1971), Current problems of economic, Report prepared for the Un Unctad secretariat, Uncted Nations, New York.

41- SANDEE.J. (1960), A Demonstration Planning Model for India, Asia Publishing Eouse, Bombay, London, New York.

42- SCITONSKY, T.(1958), Economic Theory and Western European Integration, Stanford University Ptess, Stanford.

43- TINBERGEN,J.(1962)," Planning in stages", Statsokonowisk Tidsskrift, No.1, 1962. PP. 1 - 20.

44- TINBERGEN,J.(1965), International Economic Integation, Elsevier Publishing Company. Amsterdam - London - New York.

45- TINRERGEN,J.(1966), " Some Refinements of the Semi-Input- output Method", The Pakistan Development Review, Vol.6. No. 2,PP. 243-247.

46- tinbergen,J.(1967). Developmint Planning. World University Library, London.

47- UNCOTAD (1967), Trade Expansion and economic integration among Developing countries, United Nations New York.

48- UNTRD NATIONS, EconomicCommission for Europe (1964), Some Factors in Economic Growth in Europe During the 1950's, United, National, Ceneva.

49- VANDEPANNE,C.(1971), Linear Programming and Related TechniqueTechniques. North-Holland Publishing Company, Ansterdan, London.

50- VAMEK ,J. (1965), General Equilibrium of International Harvard University Press, Canbridge, Massachusetts?

51- VERDOORN,P.J.(1954),"A Customs Union for Western Europe: Advantages and Feasibility, World Politics. Vol.6 , July 1954, PP. 482-500.

52- VERDOORN? P.J. and MEYER ZU SCHLOCHTERN, F.J.M. (1964), Trade creation and and trade diversion in the Common Market". in Integration Europeenne et R´ealité Economique, De Tempel, Tempelhof, Bruges.

53- VIETORISZ, T. and MANNE,A.S. (1963)," Chemical Processes, plant Location, and Economies of Scale", in MANNE, A.S. and MAPKOWITZ, H.M. (eds.) Studies in Process Analysis, John Wiley and Sons, New-York, London.

54- VINER, J. (1950), The Customs Union Issue, Carnegie Endownment for International Peace, New York.

55- WESTPHAL, L.E. (1971), Planning Investments with Economies of Scale. North-holland Publishing Company, Amsterdam, London.